



Funded by
the European Union
بتمويل من
الاتحاد الأوروبي



تم إعداد هذا المنشور ضمن التمويلات الفرعية لمشروع "بناء" الممولة من الإتحاد الأوروبي و المدارة من قبل سكرتاريا
منظمة الشفافية الدولية و جمعية الشفافية الدولية - لبنان.

تذليل العوائق في أجندة 3RF للإصلاح القضائي

اقتراحات تسويات سياسية تُحقق الإصلاح القضائي



Funded by
the European Union
بتمويل من
الاتحاد الأوروبي



تم إعداد هذا المنشور ضمن التمويلات الفرعية لمشروع "بناء" الممولة من الإتحاد الأوروبي و المدارة من قبل سكرتاريا منظمة الشفافية الدولية و جمعية الشفافية الدولية - لبنان. إن محتواه هو مسؤولية ALEF ولا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي، منظمة الشفافية الدولية أو جمعية الشفافية الدولية - لبنان.

شكر وتقدير

يسر منظمة ألف أن تعرب عن امتنانها لجميع الأشخاص الذين ساهموا، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إعداد هذا التقرير، بما في ذلك فريق عمل المنظمة وأعضاء مجلس الإدارة والشركاء والأصدقاء.

إخلاء المسؤولية

بذل الفريق جميع الجهود الممكنة للتحقق من المعلومات ونقل الحقائق والأحداث بدقة وأمانة، إلا أن هذا لا ينفي احتمال وقوع أخطاء ناتجة عن السهو أو الهفوات، وهو ما تعرب ألف بشأنه عن عميق أسفها.

فهرس

6	موجز تنفيذي
8	مقدمة
10	المنهجية - نموذج التسوية السياسية
13	النتائج الرئيسية: فهم جدوى الإصلاح من خلال التسويات السياسية
13	توزيع السلطة المتمسك بها
16	دور المؤسسات
20	توزيع المنافع البحتة
21	مسيرة الإصلاح
24	الخاتمة
27	التوصيات
30	المراجع



موجز تنفيذي

تواجه المؤسسات العامة اللبنانية أزمةً هي الأخطر في تاريخها، مما يفرض عليها واجب المبادرة على وجه السرعة إلى تطبيق الإصلاحات. فالقضاء اللبناني، كسلطة ومؤسسة، يُعاني نتيجة التدخلات السياسية والشلل المؤسسي وتقويض الثقة العامة حيث بلغ ضعف الثقة ذروته، إلى جانب تراجع معنويات السلك القضائي، وذلك في أعقاب الأزمة المالية وانفجار مرفأ بيروت. تصدح الدعوات إلى إصلاح القضاء منذ عقود مدفوعةً بالضغوطات الدولية ومبادرات المجتمع المدني والدعوات المحلية والتي ضيّقت الفسحة لخوض عملية إصلاح قضائي مجدٍ سياسيًا.

في هذا التقرير، اعتمدت منظمة ألف - تحرك من أجل حقوق الإنسان إطار التسوية السياسية لمشتاق خان بهدف تقييم الإصلاحات المطلوبة والممكنة نظرًا لديناميات السلطة الحالية في لبنان. يتجاوز التقرير الوصفات التكنوقراطية في تحليل الاقتصاد السياسي الذي يدعم الخلل القضائي ويحدد نقاط الدخول للإصلاح العملي المتتابع.

تكشف نتائج المقابلات والاستطلاعات بأنّ القضاء غارق في أخطبوط الشبكات غير الرسمية ومحسوبيات النخبة، حيث غالبًا ما تسيّر الأهواء السياسية قرارات التعيين والنقل. يُعاني مجلس القضاء الأعلى (HJC) وهيئات الرقابة مثل هيئة التفيتش القضائي من الشلل أو من المخاطر السياسية، في حين يقوِّض الفساد المستشري وغياب البنية التحتية جهود إدارة القضايا واليقين القانوني.

يجب فهم الإصلاح ليس فقط من منظور التصميم القانوني، بل من منطلق التفاوض بين الجهات الفاعلة التي تتحكم بالقضاء بدرجاتٍ متفاوتة. وفي لبنان، يشمل ذلك النخب السياسية، وأجزاء من القضاء، والمجتمع المدني، ناهيك عن الجهات المانحة الدولية التي تربط المساعدات بالإصلاحات التي تتماشى مع حقوق الإنسان ومعايير الحوكمة. لا يسعى هذا التقرير إلى تقويض مقترحات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى أو محوها. فمنظمة ألف ملتزمة بدعم الإصلاح الهيكلي الجوهرى للقضاء وهي تهدف من خلال هذا التقرير إلى عرض التقارب بين السياسة والمتطلبات المعيارية للإصلاح ضمن مقاربة واقعية واحدة.

يُستشف من تغيّر الاصطفافات في التسوية السياسية (قبل عام 2020)، بأنّ حوافز الإصلاح باتت ملحوظة على هشاشتها. فالقضاة، على الرغم من أنهم لا يزالون جزءًا لا يتجزأ من شبكات المحسوبية، يُطالبون بتحسين ظروف العمل والتدريب والشفافية. ويُبادر المانحون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تشكيل تحالفات جديدة للضغط من أجل الإصلاحات. تتبنى النخب السياسية، التي تواجه ضغوطًا انتخابية وتكبّد خسائر على مستوى سمعتها، بشكل انتقائي الروايات الإصلاحية من دون التخلي عن السيطرة الممنهجة.

في ظلّ هذه القيود، يلحظ التقرير مجموعة من الإصلاحات التي، على الرغم من كونها ليست تحويلية في العمق، إلا أنّها مجدية سياسياً وذات قيمة استراتيجية. وتشمل الأخيرة:

- « وضع معايير وإجراءات شفافة لتعيينات القضاة.
- « دعم المساءلة الهادفة في القضايا البارزة.
- « الاستثمار في البنية التحتية والرقمنة لتحسين سير العمل في المحكمة.
- « مأسسة الاتصالات القضائية لمواجهة المعلومات المضللة.
- « دعم ورش العمل التشريعية الشاملة حول استقلالية القضاء.

ويؤكد التقرير أنّ هذه الخطوات، على الرغم من واقعيتها، لن تؤدي إلى تفكيك قبضة النخبة أو ضمان الاستقلالية، لكنها يمكن أن تبني الزخم وتحولّ الحوافز وتعيد بعضاً من الثقة العامة. والأهم من ذلك، يجب أن تركز استراتيجية الإصلاح على الواقعية السياسية، مع الاعتراف بأن الإصلاحات يجب أن تتماشى مع المصالح المهيمنة أو تقدم لها فوائد جديدة بحيث تُصبح قابلة للتطبيق. أصحاب المصلحة مدعوون لتبني هذه الواقعية وتركيز ضغطهم ودعوتهم في هذا الاتجاه لتحقيق هذه المكاسب الإجرائية قبل استحقاق أيار/ مايو 2026 (موعد الانتخابات البرلمانية المقررة).

وفي نهاية المطاف، ترى الورقة أن إصلاح القضاء اللبناني يتطلب نهجاً يوازن بين الطموح العملي والعمل البراغماتي. سيحلّ التغيير تدريجياً، ويتشكل من خلال كل من الضغط التصاعدي والموافقة من أعلى الهرم إلى أسفله. وفي حال بناء الزخم بشكل استراتيجي، يمكن للحظة السياسية الحالية (الخاضعة لشروط المانحين وتعبئة المجتمع المدني واستحقاق الانتخابات) أن تحقق مكاسب ملموسة في واحدة من أكثر المؤسسات اللبنانية إثارة للجدل.

مقدمة

يتحدث روبرت كابلان في كتابه *Waste Land*، عن الانهيار المؤسسي لجمهورية فايمار، الذي تمثّل بتفكك النخبة والشلل السياسي وفقدان شرعية الدولة.¹ وبين فايمار والواقع اللبناني المعاصر أوجه شبه كثيرة. ففي القضاء، على وجه الخصوص، يظهر جلياً التدخل السياسي المتجذّر والإهمال المؤسسي والمحسوبة النظامية وتأثيرهما في إفراغ وظائف الدولة الأساسية من فحواها. ومع تآكل ثقة الجمهور وتعريض استقلال القضاء للخطر، يخاطر القضاء اللبناني بأن يصبح مجرد قوقعة عاجزة عن تحقيق العدالة أو صون التطور الديمقراطي.

والأهم من ذلك، أن مطالب الإصلاح الحالية لم تنشأ من الأزمة المالية لعام 2019 أو تداعيات انفجار مرفأ بيروت فحسب. فمنذ العام 1997، قامت منظمات المجتمع المدني مثل ألف وNouveaux Droits de l'Homme (NDH)، بتوثيق اختلالات السلطة القضائية على مستوى انعدام الاستقلالية والتلاعب بالإجراءات القانونية الواجبة.³ وعلى مر السنوات، اكتسبت هذه المطالب صدى دولياً.⁴ أما المطالب التي كانت ذات يوم بقيادة المجتمع المدني، فقد أُمست شروطاً تفرضها الجهات المانحة وأطر حوار بشأن السياسات. أصبحت الدعوات للإصلاح جزءاً لا يتجزأ من أجندات التعافي في مرحلة ما بعد الأزمة في لبنان، لا سيما من خلال آليات مثل 3RF.⁵

ومع ذلك، وعلى الرغم من توافق الآراء بشأن ما يجب تغييره، يبقى الإصلاح بعيد المنال.⁶ يستمر النفوذ السياسي في تعطيل التعيينات القضائية والترقيات والقرارات. وتُعد تعيينات عام 2017 مثالاً صارخاً على ذلك، حيث غلبت الانتماءات السياسية على معيار الجدارة، مما أدى إلى تفاقم المخاوف بشأن حياد القضاء.⁷ احتج القضاة ردّاً على خفض الرواتب وحجب بعض الامتيازات، مما نال من المعنويات. وقد اصطدمت تحقيقات بارزة في دعاوى مالية،

1 روبرت دي كابلان، *Waste Land: A World in Permanent Crisis*، راندوم هاوس، 2025.

2 روبرت دي كابلان، "مرحباً بكم في فايمار 2.0"، السياسة الخارجية، 17 كانون الثاني 2025،

<https://foreignpolicy.com/2025/01/17/global-crisis-geopolitics-conflict-technology-history-weimar-republic>

3 NDH والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، تقرير الظل المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان،

<https://alefliban.org/wp-content/uploads/2018/02/Rapport-sur-les-droits-de-l%E2%80%99Homme-au-Liban-1997-Fr.pdf>

4 مراجعة جلسات الاستعراض الدوري الشامل المختلفة حول لبنان

5 الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF)، كانون الأول 2020.

<https://www.lebanon3rf.org/sites/default/files/2023-05/Lebanon-Reform-Recovery-and-Reconstruction-Framework-3RF.pdf>

6 جورج غالي، التدرج في صنع سياسات التنمية الدولية: فهم تطبيق التدرج في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF)، جامعة باث، معهد أبحاث السياسات، 2023. [غير منشورة]

7 ثيو بيل، هارولد إينوس، أوليفر هوفمان، جان بول جان، جيوفاني باسكو، جيانلويجي براتولا، ألبرتو بيردوكا، داريو كوينتافال، رينات وينتر، وجينز ويلك، المراجعة الوظيفية لنظام العدالة في لبنان، 2023. https://www.lebanon3rf.org/sites/default/files/2023-12/Functional%20Justice%20system%20in%20Lebanon%20Summary%20Report-EN_0.pdf

مثل قضية مكثف⁸ ومحاولات مقاضاة رياض سلامة⁹ بعثرات كثيرة. ليست هذه التطورات معزولة، ولكنها تُعطي صورة عامة عن طريقة تورط القضاء في سياسات النخبة.

أصبحت الجهود التي يبذلها المجتمع المدني والتحالفات المهنية للدفاع عن استقلال القضاء على قدر أكبر من التنسيق. فالأدوات القانونية موجودة بالفعل، ولكن تغيب عنها الإرادة السياسية. وكثيراً ما تتعرض هيئات الرقابة مثل مجلس القضاء الأعلى وهيئة التفتيش القضائي للشلل أو التجاوز.

ويزداد الوضع سوءاً نتيجة الانهيار المالي في لبنان. فمع تراكم الديون وفشل الدولة في الحفاظ على البنية التحتية الأساسية، يبقى الاستثمار في السلط القضائي زهيداً لا يتجاوز نسبة 0.5% من الميزانية العامة.¹⁰ فقصور العدالة تتداعى بنتيها فيما تراكمت القضايا وتكدس معطلة سير القضاء. وفي غياب الاستثمار الهادف، ستواجه الإصلاحات على تواضعها، مثل رقمنة أنظمة المحاكم أو تحديث معهد التدريب القضائي، صعوبة في اكتساب المزيد من الزخم.

وفي خضم هذه الأزمة، أطلق المجتمع الدولي إطار التعافي والإصلاح وإعادة الإعمار (3RF) بهدف إقامة منصة للعمل المنسق.¹¹ جمعت 3RF بين الكيانات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين لرسم مسار للتعافي. ومع ذلك، في حين يهدف الإطار إلى تحسين الشرعية والتماسك، إلا أن تنفيذه اصطدم بمقاومة النخبة وضعف المتابعة والانقسام السياسي.¹²

وفي ظل هذا الواقع، لم يعد السؤال الرئيسي يتمحور حول "الإصلاحات المطلوبة؟" بل بالأحرى "حول الإصلاحات التي يمكن تحقيقها؟" يعمل القضاء اللبناني ضمن نظام بيئي أوسع لتقاسم السلطة عن طريق التفاوض والتسويات السياسية. تُظهر الأمثلة التاريخية مثل ظهور المؤسسات العامة التي جرى إصلاحها بعد اتفاقية الطائف لعام 1989 أن التغيير المؤسسي يحدث فقط عندما تنسجم مصالح النخبة مع بعضها أو تلقى التحفيز الكافي.¹³ غالباً ما تفشل المقاربات المعيارية أو التكنوقراطية للإصلاح في اكتساب الزخم عندما تهدد أخطبوط السلطة المتجذر.

8 ائتلاف استقلال القضاء، "بيان صادر عن ائتلاف استقلال القضاء حول اتهام رياض سلامة: خطوة إيجابية ولكن..."، الأجنحة القانونية، 26 فبراير 2024. <https://english.legal-agenda.com/statement-by-the-independence-of-the-judiciary-coalition-on-the-charging-of-riad-salameh-a-positive-step-but>

9 ائتلاف استقلال القضاء، "بيان ائتلاف استقلال القضاء حول انقلاب جمال حجار: وقف التحقيقات في الجرائم المالية يحرم مكاتب النيابة العامة من الغرض"، الأجنحة القانونية، 15 حزيران 2024. <https://english.legal-agenda.com/independence-of-the-judiciary-coalition-statement-on-jamal-hajjars-coup-halting-investigations-into-financial-crimes-deprives-the-public-prosecution-offices-of-purpose>

10 ثيو بيل، هارولد إينينوس، أوليفر هوفمان، جان بول جان، جيوفاني باسكوا، جيانلويجي براتولا، ألبرتو بيردوكا، داريو كوينتافال، ريناتا وينتر، وجينز ويلك، المراجعة الوظيفية لنظام العدالة في لبنان، 2023. https://www.lebanon3rf.org/sites/default/files/2023-12/Functional%20Review%20of%20the%20Justice%20system%20in%20Lebanon%20Summary%20Report-EN_0.pdf

11 الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي، إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF)، كانون الأول 2020. <https://www.lebanon3rf.org/sites/default/files/2023-05/Lebanon-Reform-Recovery-and-Reconstruction-Framework-3RF.pdf>

12 جورج غالي، التدرج في صنع سياسات التنمية الدولية: فهم تطبيق التدرج في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF)، جامعة باث، معهد أبحاث السياسات، 2023. [غير منشورة]

13 جورج غالي، "تفكيك حدود 3RF في لبنان: منظور التسويات السياسية"، جامعة باث، معهد أبحاث السياسات، 2024 [غير منشور].

المنهجية - نموذج التسوية السياسية

كثيرة هي الجهود التي بُذلت لتحديد أولويات إصلاح القضاء في لبنان، لكنّ هذا البحث يتبنى نقطة انطلاق مختلفة. ساهمت المبادرات السابقة - بما في ذلك نتائج لجنة البندقية والمراجعة الوظيفية لنظام العدالة في لبنان والمقترحات التشريعية لائتلاف استقلال القضاء - بشكل كبير في توضيح ما يجب تغييره داخل الهياكل القانونية والقضائية في لبنان. لكنّ الفجوة المستمرة بين التشخيص والتنفيذ تطرح سؤالاً مهماً: لم بقي الإصلاح بعيد المنال، على الرغم من كونه سليماً من الناحية التقنيّة ومتفقاً عليه على نطاق واسع؟ يرى هذا البحث أنّ الإجابة لا تكمن في غياب الخبرة أو الجهويّة التشريعيّة، ولكن في بنية السلطة التي تدعم الإصلاح وتعرقله في كثير من الأحيان. هذا هو السبب في تبني البحث إطار التسوية السياسية الذي طوره مشتاق خان كعدسة منهجية أساسية.¹⁴

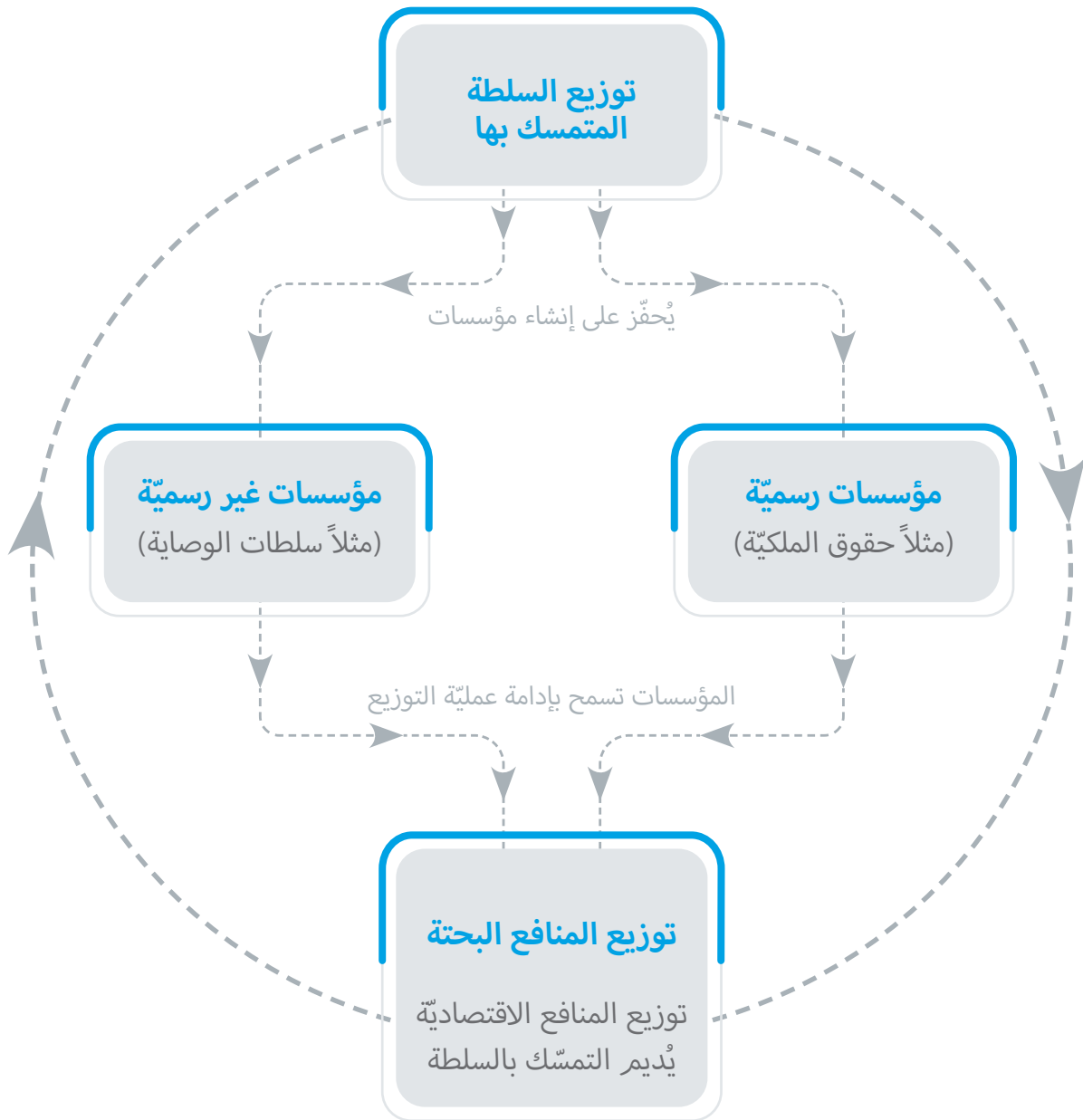
يقدم إطار عمل مشتاق خان أداة مفاهيمية وتجريبية لفهم طريقة تأثر النتائج السياسية والمؤسسية بتوزيع السلطة بين الفئات الاجتماعية والنخب.¹⁵ تشير التسوية السياسية، في هذا السياق، إلى توازن القوى الذي ينتج مجموعة من المؤسسات القابلة للحياة سياسياً والمستدامة، بالنظر إلى مصالح الجهات الفاعلة المهيمنة وقدراتها. إنّ المؤسسات في تحليل خان ليست محايدة، فهي تظهر وتعمل بطرق تعكس القوة النسبية للمجموعات المتنافسة، ومدى استفادة هذه المجموعات من التغيير المؤسسي أو مقاومته. يبعدنا هذا الفهم عن الافتراضات المعيارية التي تنظر إلى المؤسسات الضعيفة على أنّها نتيجة للفجوات التقنية وتضع بدلاً من ذلك مواطن الضعف هذه ضمن المنطق الأوسع لسلوك النخبة والحوافز السياسية. يقع هذا في صميم بيان مهمة ألف لناحية فهمها مشهد حقوق الإنسان في لبنان. وفي حين يتطلب إطار حقوق الإنسان والنهوض بسجل لبنان في هذا المجال ركيزة معيارية، إلا أنّه لا يمكن إنكار تعدد الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تُبنى عليها الإصلاحات الموجهة نحو حقوق الإنسان.

يكتسب نهج خان أهمية خاصة في لبنان، حيث يعمل القضاء ضمن نظام سياسي معقد يهيمن عليه تقاسم السلطة وشبكات المحسوبية المتداخلة والحدود المبهمة بين السلطة العامة والمصلحة الخاصة. وفي مثل هذا النظام، لا تعاني السلطة القضائية من نقص الموارد أو سوء الإدارة وحسب؛ بل تتشكل بنشاط لخدمة المصالح الاستراتيجية لأصحاب المصلحة الأقوياء في المجتمع. لذلك تواجه محاولات إصلاح القضاء في سنّ قوانين أو وضع معايير جديدة للاستقلالية مقاومة عميقة عندما تهدد بتعطيل الترتيبات غير الرسمية التي تدعم سيطرة النخبة. وفي هذا السياق، يساعد إطار خان على تفسير سبب فشل الإصلاحات الموثقة جيداً والمدعومة على نطاق واسع في اكتساب الزخم باستمرار. ويسلط الضوء على أهمية مواءمة مبادرات الإصلاح مع حوافز الجهات الفاعلة القوية، أو بدلاً من ذلك، بناء تحالفات جديدة قادرة على تغيير ميزان القوى الحالي.

14 لمزيد من المعلومات، انظر: مشتاق خان، التسويات السياسية وإدارة مؤسسات تعزيز النمو، SOAS، يوليو 2010.

https://eprints.soas.ac.uk/9968/1/Political_Settlements_internet.pdf

15 المرجع نفسه.



تخرج التسوية السياسية إلى العلن عندما تقوم المؤسسات بتوليد المنافع التي تتماشى مع توزيع السلطة وتُديمها (وهذا رهن القدرة الاقتصادية على البقاء).¹⁶

16 مشتاق خان، التسويات السياسية: لماذا هي مهمة للإصلاح في القطاع العام. سلسلة محاضرات، مدرسة نيلسون مانديلا للحكم العام (UCT). 2023 متوفر على الموقع: <https://www.youtube.com/watch?v=xFYRgjhdnRA>.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الشكل الذي يمكن أن تتخذه التسوية السياسية الجديدة بشأن الإصلاح القضائي في لبنان. بدلاً من إفراز قائمة جديدة من أولويات الإصلاح، تهدف ألف إلى تحديد الإصلاحات الممكنة بالنظر إلى تشكيلات السلطة الحالية والناشئة. بهذا الغرض، اتبعت ألف سلسلة من الأساليب والأدوات النوعية لفهم وجهات نظر وقيود وخوافز أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأجرت ما يقرب من خمسة عشر مقابلة مع أفراد من جميع أطياف السلك القضائي ضمناً قضاة ومحامين وجهات فاعلة في المجتمع المدني وواضعي السياسات. ركزت هذه المقابلات على كيفية تفاعل القواعد غير الرسمية والرسومية، وكيفية ممارسة السلطة داخل المؤسسات، والمساحة الموجودة، إن وجدت، للتحويل المؤسسي. أطلق الفريق أيضاً مسحاً واسعاً مع ستة وعشرين من أصحاب المصلحة، ولا سيما الجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني النشطة داخل المجموعة الاستشارية 3RF ومجموعة عمل العدالة. ومع ذلك، تدرك ألف أنّ الكثير من هذه المحددات يمكن أن يتطلب مزيداً من التلخيص والأدلة التجريبية. وعلى الرغم من هذه القيود، سيظل البحث ينتج فهماً واسعاً لمصالح أصحاب السياسة في الإصلاحات القضائية.

ستعقد ورشة عمل ختامية لصون نتائج عملية البحث وتقييمها بشكل نقدي. ستدعو ورشة العمل هذه المشاركين من المراحل السابقة لإعادة النظر في الاستنتاجات والتفكير معاً في الآثار الاستراتيجية للتحليل. الهدف هو التأكد من أن سيناريوهات الإصلاح المقترحة لا تركز فقط على الدقة التحليلية بل تتعدّها إلى الفهم المشترك لما هو ممكن في السياق السياسي الحالي للبنان. تعزز هذه الخطوة الأخيرة الطبيعة التشاركية للمنهجية وتساعد على تعزيز الشرعية المحلية للنتائج.

باستخدام نهج التسوية السياسية، يعيد هذا البحث طرح الإصلاح القضائي في لبنان ليس من باب التصميم المؤسسي الصرف بل من منطلق التغيير المبني على التفاوض. وهو يوفر إطاراً لفهم سبب عرقلة بعض الإصلاحات، والترتيبات غير الرسمية التي تُديم الخلل المؤسسي، والجهات الفاعلة التي يمكن حشدّها لدعم المشهد الجديد. وبذلك، فإنه يقدم نهجاً أكثر واقعية وتناغمًا من المنظور السياسي لإصلاح القضاء من دون تجاهل التوصيات السابقة ولكن عن طريق طرحها ضمن هيكل السلطة الأعمق التي تحدد جدواها.



النتائج الرئيسية: فهم جدوى الإصلاح من خلال التسويات السياسية

للتعمق بشكل أكبر في الحقائق السياسية التي تقوّض سير الإصلاحات القضائية في لبنان، يستعرض القسم أدناه الأفكار التي عرضتها سلسلة من المقابلات. والهدف، كما هو موضح في الأقسام السابقة، لا يقوم على تكرار التقييمات الفنية السابقة، وإنما تكوين فهم أفضل للظروف السياسية والمؤسسية الأساسية التي تشكل مسار الإصلاح القضائي. وباستخدام إطار التسوية السياسية على أنه عدسة تحليلية، جرى تنظيم نتائج البحث ضمن خمسة أبعاد رئيسية: توزيع السلطة المتمسك بها، ودور المؤسسات غير الرسمية، ودور المؤسسات الرسمية، وتوزيع المنافع البحتة، وتوقعات الإصلاح. ومن خلال تفصيل المواد وتوزيعها يُمكن تحليل الأدلة والعلاقة بين العناصر المختلفة تحليلاً أفضل. سيسهل ذلك فهم السياسة الكامنة وراء الحقائق المؤسسية ومواقع الأحزاب والسلطة. ومن خلال تفكيك العلاقة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتوزيع المنافع التي يولدها ذلك، سيكون من الممكن تحديد المستويات العليا من الطابع غير الرسمي المضمّن داخل النظام والمدعوم من أصحاب المصلحة الأقوياء. لا يمكن قمع هذه الحالة والقضاء عليها بشحنة قلم أو بمجرد إصدار قواعد جديدة. ولا يمكن للنظام القائم على القواعد في حال تعطله تغيير وضع القضاء. فهل يتجه لبنان نحو عصرٍ يمكن فيه للإصلاحات الهيكلية أن تمنح منافع أعظم للنخب السياسية بدلاً من الحفاظ على الوضع الراهن؟

توزيع السلطة المتمسك بها

في إطار التسوية السياسية لمشتاق خان، يُشير مصطلح التمسك بالسلطة إلى قدرة الأفراد أو الجماعات النسبية على الحفاظ على موقعهم داخل النظام السياسي.¹⁷ لا تُستمد هذه القدرة فقط من السلطة الرسمية أو الوصول إلى الأدوات القسرية، ولكن من القدرة على تعبئة الموارد الاقتصادية والسياسية والتنظيمية مع مرور الوقت. تعتبر الجهات الفاعلة صاحبة النفوذ القوي هي تلك القادرة على مقاومة الإصلاحات أو فرض الترتيبات المؤسسية أو عرقلة آليات الإنفاذ التي تهدد موقعها. أما توزيع التمسك بالسلطة عبر النظام، فيقولب طبيعة صفقات النخبة، ويحدد أي المؤسسات يجري الحفاظ عليها أو تفريغها، ويؤثر في النهاية في الإصلاحات الممكنة في ظل الظروف الراهنة.¹⁸

17 مشتاق خان، التسويات السياسية وإدارة المؤسسات المعززة للنمو، SOAS، يوليو 2010.

https://eprints.soas.ac.uk/9968/1/Political_Settlements_internet.pdf

18 مشتاق خان، مكافحة الفساد في بنغلاديش: تحليل التسويات السياسية، SOAD، يوليو 2017.

<https://ace.soas.ac.uk/wp-content/uploads/2022/05/ACE-WorkingPaper003-BD-AntiCorruption-170907.pdf>

في حالة القضاء اللبناني، يتركز التمسك بالسلطة في أيدي النخب والأحزاب السياسية الحاكمة التي تمارس سيطرة كبيرة على كل من السلطين التنفيذية والتشريعية.¹⁹ وتبسط هذه الجهات الفاعلة نفوذها على السلطة القضائية من خلال الهيمنة على آليات التعيين والترقية، وتشكيل وتكوين وعمل مجلس القضاء الأعلى (HJC)، والتدخل في القرارات المتعلقة بتنقل القضاة أو عزلهم.²⁰ ويُنظر على نطاق واسع إلى المجلس الأعلى للقضاء، الذي يُقصد به من حيث المبدأ أن يكون بمثابة الوصي على استقلال القضاء، على أنه يعكس ديناميكيات السلطة في النظام السياسي بدلاً من العمل كمؤسسة محايدة قائمة على الجدارة. عوضاً عن العمل كحاجز يحمي القضاة من التدخل السياسي، غالباً ما تُبنى تشكيلة مجلس القضاء الأعلى وقراراته على الاعتبارات السياسية، مما يؤدي إلى اصطفاف المجلس الأعلى للقضاء مع مصالح النخب الحاكمة بدلاً من مبادئ نزاهة القضاء واستقلاليتها.

يعكس هذا التصور الأنماط الإقليمية الأوسع؛ كما هو موضح في استطلاع للقضاة العرب نُشر في شهر أيلول/ سبتمبر 2018، لم يتحدث العديد من القضاة عن تأثير السلطات التنفيذية²¹، إما بسبب الخوف أو لأن مثل هذا التدخل أصبح روتينياً لدرجة أنه لم يعد يُنظر إليه على أنه مصدر. وتشير حالة لبنان إلى تطبيع هذا التدخل، حيث يجري التعامل مع سيطرة النخبة على الحكم القضائي باعتباره معطى هيكلي لا استثناء. وأشار العديد ممن أُجريت معهم مقابلات إلى حقيقة أن التعيينات القضائية نادراً ما تستند إلى معايير موضوعية أو إجراءات شفافة فهي تلد بدلاً من ذلك عن مفاوضات غامضة في أروقة السياسة.²² وأشار أحدهم إلى أنه من المعروف أن بعض القضاة تسلموا مناصبهم بفضل دعم مقامات دينية أو سياسية، في حين وصف آخر كيف عطل رؤساء وزراء سابقون بشكل مباشر التشكيلات القضائية لحماية الموالين في المناصب الحساسة.²³ وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات قد أشاروا إلى أن اختيار أعضاء المحكمة العليا كان حتى الساعة رهن السلطة التنفيذية، حيث تتولى الحكومة تعيين 8 من أصل 10 قضاة في المجلس. وهذا يعني أن غالبية قضاة المجلس هم نتيجة مفاوضات سياسية مغلقة، بعيداً عن اعتبارات الشفافية أو الرقابة.

يؤكد المسح الذي أجرته ألف مع ستة وعشرين من أصحاب المصلحة على هذه المصالح. أعرب المستجيبون الذين شملهم الاستطلاع عن مدى تشابك ديناميكيات السلطة داخل القضاء. وعند سؤالهم عن الجهة التي يجب أن تقود عملية الإصلاح، حدد المستجيبون مجموعةً واسعةً من الجهات الفاعلة، مما يشير إلى أن لا مؤسسة تتمتع وحدها بالشرعية أو القدرة المطلقة لتكون رأس حربة في التغيير. وجاء الردّ على الشكل التالي: 17 مستجيباً تحدثوا عن مبادرة من أعضاء البرلمان والمسؤولين المنتخبين ووزارة العدل يليهم القضاء نفسه (15)، والمجتمع المدني ونقابات المحامين (14)، ورئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء (13)، وأشار تسعة من أصحاب المصلحة إلى الجهات المانحة والوكالات الدولية. ويعكس تشتت القيادة المتصورة الطبيعة المجزأة للسلطة السياسية في لبنان والشبكة المعقدة من أصحاب المصلحة الذين تعتبر موافقتهم ضرورية لدفع الإصلاح نحو الأمام. وفي حين قد يشير ذلك ظاهرياً إلى التعددية، إلا أنه من الناحية العملية يمكن أن يؤدي إلى طريق مسدود، خاصة عندما يكون أولئك الذين يمتلكون أكبر قدر من السلطة هم الأقل حماساً لتغيير الوضع الراهن. إن الاعتراف بالعديد من الجهات الفاعلة على أنها ذات صلة بالإصلاح هو في حد ذاته مؤشر على عمق نظام التفاوض غير الرسمي وإجماع النخبة في إدارة القضاء.

19 جويل حرفوش، استقلال القضاء اللبناني: ثغرات النظام والاستعداد السياسي للتدخل، مايو 2021، جامعة نوتردام - اللوزة، لبنان.

<https://ir.ndu.edu.lb:8443/xmlui/handle/123456789/1357>

20 مقابلة أجريت مع أحد كبار موظفي الخدمة المدنية (KII)

21 سارة سوسان رازاي، دور وأهمية القضاة في الشرق الأوسط العربي: دراسة تجريبية ومتعددة التخصصات، تقديم الدكتوراه، كلية لندن الجامعية، سبتمبر 2018.

https://www.ucl.ac.uk/judicial-institute/sites/judicial-institute/files/the_role_and_significance_of_judges_in_the_arab_middle_east_0.pdf

22 مقابلات مع محامين وكبار موظفي الخدمة المدنية.

23 مقابلة مع أحد كبار موظفي الخدمة المدنية.

على الرغم من اعتبار التطورات الأخيرة خطوات نحو استعادة القضاء وظيفته، إلا أنَّ الأخيرة لا تزال جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي نفسه. ووصفت إحدى الجهات الفاعلة الاستبدال الأخير لرئيس مجلس شورى الدولة، في أعقاب الجدل العام ومزاعم التدخّل، بأنها منعطف سمح للمجلس باستئناف عملياته بعد سنوات من الشلل.²⁴ ويُقال إنَّ التعيينات الجديدة في المجلس الأعلى للقضاء أجريت من دون تدخل علني، مع الالتزام بالتوازن بين الجنسين والتجديد المؤسسي (في لحظة كتابة هذه الورقة، هناك ما لا يقل عن ثلاث قاضيات معتمدات في اللجنة العليا للقضاء على أن ترتفع حصّة النساء في المجلس لاحقاً). ومع ذلك، في حين أن هذا قد يشير إلى تحول في اللهجة، يبقى المنطق الأساسي على حاله: لا يحدث التقدم المؤسسي إلا عندما يسمح إجماع النخبة بذلك، وليس من خلال أي ضمان نظامي أو مؤسسي لاستقلال القضاء.

وترسخ هذه الديناميكية نظاماً تُشكّل فيه الحماية السياسيّة والمحسوبيّات بوصلة السيرة المهنية للقضاة من دون الاحتكام لاعتبارات الأداء أو المكانة الأخلاقية.²⁵ وتصبح التحويلات وإمكانيّة الوصول إلى المحافظ عالية القيمة مثل الجرائم المالية أو النزاعات العقارية والحصانة من الإجراءات التأديبية أدوات يُكافأ من خلالها يتمسك بالسلطة ويُعزز موقعه. وكثيراً ما يجد القضاة الذين يعملون من دون مثل هذا الدعم أنفسهم مقيدين بمناصب هامشية، يعوزها الوصول إلى الموارد أو القضايا الجوهرية.²⁶ وصف عدد قليل من المستجيبين كيف جرت ترقية القضاة الذين تحدوا مصالح النخبة من الملفات البارزة أو تعرّضوا للمضايقات القانونية من خلال الدعاوى المضادة أو الملفات التأديبية الملفقة. في هذه البيئة، يعكس القضاء التسوية السياسية الأوسع: ساحة مجزأة يجري فيها التفاوض على اعتبارات الوصول والتأثير، دون مأسستها.

في هذا السياق، يكافح القضاء في سبيل التعامل مع السلطة على قدم المساواة. ويصبح الفصل بين السلطات مقيداً لا بل معدوم الوجود. ويصبح النظام القانوني مساحة خاضعة لاعتبارات جمّة لا بل مساحة للمنافسة السياسيّة من خلال الصكوك القانونية. قد يتم التذرع بالقوانين لمتابعة المنافسات أو عزل الحلفاء أو تكوين الشرعية الإجرائية. وصف أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات هذا النظام بأنه نظام لا يُسمح فيه للسلطة القضائية بالعمل إلا بالقدر الذي لا تتدخل فيه سياسة للإفلات من العقاب. وبعبارة أخرى، فإن النظام القانوني ليس مستقلاً ولا تعسفياً؛ بل مقيد بالعمل ضمن الحدود غير الرسمية التي وضعها أولئك الذين يمتلكون سلطة حقيقية.

وعليه فإن أي جهد إصلاحي يسعى إلى تعزيز استقلال القضاء يجب أن يتعامل مع التوزيعات الباطنية للتمسك بالسلطة. وستظل محاولات تعزيز المؤسسات أو فرض التعيينات القائمة على الجدارة ضعيفة إذا حاولت تغيير الهياكل التحفيزية للجهات الفاعلة السياسية التي تستفيد من الترتيب الحالي. وليس الإصلاح مجرد مسألة تصميم قانوني أو قدرة إدارية، بل إعادة تنظيم للاضطرابات السياسيّة. ومن دون هذا الاعتراف، قد تتعرض مقترحات الإصلاح إما للاستيعاب أو تُصبح خارج المعادلة ضمن نظامٍ مصمم لمقاومة التغيير الهيكلي.

يقع توزيع السلطة في الوقت الراهن، على مفترق طرق. يمثل انتخاب رئيس جديد وتعيين رئيس وزراء جديد، في وقت تمر فيه المنطقة بتحويلات كبيرة تؤثر على لبنان، اضطرابات كبيرة للتسوية السياسية السابقة أو الوضع الراهن. وقد أعرب كلا الزعيمين عن التزامهما القوي بأجندة الإصلاح، كما يرد في خطاب القسم والبيان الوزاري، وكلاهما يشير صراحةً إلى العديد من الإصلاحات الموضحة في هذه الورقة. ونتيجة لذلك، أظهر العديد من الذين أجريت معهم المقابلات والمستجيبين إمكانية حدوث نقطة تحول، وهي نقطة يمكن أن تعيد تشكيل المشهد السياسي

24 مقابلة مع أحد كبار موظفي الخدمة المدنية. (الثالث 2)

25 مقابلة مع محامي

26 نزار صاغة، تقويض استقلال القضاء في لبنان: التعيينات القضائية لعام 2017، الأجنحة القانونية، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017،

<https://english.legal-agenda.com/subverting-judicial-independence-in-lebanon-the-2017-judicial-appointments>

القضائي وتُغيّر المعادلة التي باتت ثابتة بين الأحزاب التقليدية. على سبيل المثال، أكد قاضيان، وممثلان عن جهات مانحة، ومسؤول حكومي، والعديد من المحامين الذين جرت مقابلتهم من أجل هذا البحث أن التأخير لم يعد وارداً. وفي حين أن قرار السير بشكلٍ من أشكال الإصلاح سيُسبب حتماً توتراً خلف الأبواب المغلقة، إلا أنه بات ملجأ، وحتماً ولا مفر منه.

دور المؤسسات

يتميز نموذج خان في كونه يطرح الخصائص المختلفة للمؤسسات. فعلى مستوى المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، يظهر العديد من الخصائص التي تصف أداء هذه الهيئات وتأثير السلطة.²⁷ وبالتالي، يختلف أداء المؤسسات على شيوعتها في معظم الدول الحديثة، باختلاف السياق. ومن هنا جاء جوهر نموذج خان. وفي حين غالباً ما تكون المؤسسات غير الرسمية مصممة لتعزيز شبكات المحسوبية وتحويل المؤسسات الرسمية إلى أدوات للسلطة²⁸، إلا أن هذه الديناميكية لا يُنظر إليها من منطلق مبرر بحث. على سبيل المثال، يسلط عمل خان بشأن حقوق الملكية الضوء على دور المؤسسات الرسمية المركزي في الحفاظ على التوزيعات غير المتكافئة للسلطة والمنفعة.²⁹ ومع ذلك، عادةً ما يتم إنشاء المؤسسات غير الرسمية بشكل متعمد خدمةً لمصالح أنظمة المحسوبية.

المؤسسات غير الرسمية

تلعب المؤسسات غير الرسمية دوراً مركزياً في النظام القضائي اللبناني، وغالباً ما تغطي على دور المؤسسات الرسمية. تضطلع **الأحزاب السياسية والانتماءات الطائفية وشبكات المحسوبيات** بدور المؤتمن على التعيينات القضائية والتقدم الوظيفي والإجراءات التأديبية. وبدلاً من عزل القضاء عن الضغوط الخارجية، غالباً ما تعمل هذه الشبكات كامتداد للتسوية السياسية نفسها، مما يعزز هيمنة النخبة من خلال الجهاز القضائي.³⁰

كثيراً ما يقوم **القادة السياسيون** بمنع التعيينات القضائية أو تشكيلها لحماية حلفائهم أو إضعاف خصومهم. وشرح أحد الأشخاص الذين جرت مقابلتهم كيف منع الرئيس ميشال عون التشكيلات القضائية متذرعاً بحماية المسيحيين، وهو مبرر يخفي محاولات أعمق لتوطيد النفوذ. وليست هذا النمط شاذاً عن المجموع. في جميع المجالات، غالباً ما تخضع التعيينات والتشكيلات القضائية والإجراءات التأديبية لمساومات غامضة أكثر منه لمعايير مؤسسية.

وعلاوة على ذلك، اعتمدت السلطة القضائية على مَرِّ التاريخ على **هياكل حل النزاعات غير الرسمية مثل الزعماء الدينيين أو الأعيان المحليين أو حتى الوسطاء السياسيين** لتسوية النزاعات خارج الإطار القانوني الرسمي. توسّع نموذج خان في دراسته في وصف حقوق الملكية.³¹

27 مشتاق خان، فشل الدولة في الدول الضعيفة: نقد التفسيرات المؤسسية الجديدة: نقد التفسيرات المؤسسية الجديدة. روتليدج، 1995.

28 شارل عيسوي، "التنمية الاقتصادية والليبرالية ال سياسية في لبنان"، السياسة في لبنان، الصفحات 69-83. 1996

29 مشتاق خان، التسويات السياسية وإدارة المؤسسات المعززة للنمو، SOAS، يوليو 2010.

https://eprints.soas.ac.uk/9968/1/Political_Settlements_internet.pdf

30 كريم مرهج، نحو فرع قضائي مستقل في لبنان؟ الجزء الأول: القضاء المدني، معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، 26 تشرين الثاني / أكتوبر 2021.

<https://timep.org/2021/10/26/towards-an-independent-judicial-branch-in-lebanon-part-1-the-civil-judiciary>

31 مشتاق خان، التسويات السياسية وإدارة المؤسسات المعززة للنمو، SOAS، تموز / يوليو 2010.

https://eprints.soas.ac.uk/9968/1/Political_Settlements_internet.pdf

يتردد صدى هذه الرؤى النوعية بقوة في نتائج مسح أصحاب المصلحة. عند سؤالهم عن أبرز العقبات أمام الإصلاح القضائي في لبنان، أشار ما يقرب من 70% من المستطلعين (18 من أصل 26) إلى "التدخل السياسي وانعدام الإرادة" كحاجز أساسي. وهذا يسلط الضوء على الدور الساقط للشبكات غير الرسمية التي تتجاوز الإجراءات القانونية وهو ما يصف تسييس القضاء. وأشارت مجموعة من المستجيبين إلى "الشبكات الطائفية والمحسوبيات" و"المقاومة القضائية للتغيير"، مما يوضح كيف تتغلغل الديناميكيات غير الرسمية في الطبقات الخارجية والداخلية للقضاء.

أشار المشاركون في المقابلة إلى أن هذه الآليات تتلشى في صفوف الأجيال الشابة. ومع ذلك، ليس واضحاً إلى أي مدى ستجنب الأجيال الشابة استخدام مثل هذه الشبكات إذا كانت تواجه مسألة قضائية. أعطى أحد الأشخاص الذين جرت مقابلتهم مثلاً لعائلة ناشط مشهور مناهض للحكومة، بادر عند القبض عليه بسبب مزاعم تعاطي المخدرات، إلى الاتصال بفعاليات سياسية لدعم إطلاق سراحه. وبيت القصيد أن تعايش آليات العدالة الرسمية وغير الرسمية قد أضعف توقعات الجمهور بأن الانتصاف القانوني يجب أن يكون محايداً أو مؤسسياً.

ويُشكل القضاء أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من هذه الشبكات غير الرسمية. وصف المستجيبون معادلة ترقية القضاة على خلفية العلاقات مع الرعاية السياسيين أو الشخصيات الدينية. وبفعل ثقافة استغلال النفوذ يتلقى القضاة الهدايا أو المزايا العقارية أو المزايا المالية مقابل أحكام مؤاتية لطرفٍ دون الآخر وهو ما تفضحه السلع فاخرة أو العقارات الراقية التي تتجاوز الدخل الرسمي للقاضي.

وعليه، فالإجراءات القانونية ميسّسة بامتياز. يجري تفسير القوانين لخدمة مصالح أولئك الذين يتحكمون بقنوات السلطة غير الرسمية. كثيراً ما يؤخر القضاة الأحكام أو يتنحون عن القضايا الحساسة سياسياً لتجنب الإساءة إلى سمعتهم أو الانتقام منهم. في القضايا البارزة، يجري التلاعب حتى بوسائل الإعلام لصرف التدقيق عن الأفراد المحميين سياسياً. على سبيل المثال، أدى قانون الإيجار الذي جرى سنه في عام 2014 وتعديله في عام 2017 إلى حدوث ارتباك في ما يتعلق بمدة عقود الإيجار السكنية. ومع تضرر الآلاف، تجنب القضاة في كثير من الأحيان الأحكام التي قد تضر بسمعتهم.

كثيراً هي الأسباب التي تُعلل هذا السلوك. يمكن للحكم أن يشكل سابقة تصعب إدارتها سياسياً واجتماعياً. قد يستفيد بعض القضاة أنفسهم من قوانين الإيجار القديمة أو يتعرضون لضغوط الرعاية السياسيين لتجنب القضايا المثيرة للجدل. أما المخاوف المحيطة بالسلامة فتلعب دوراً هي الأخرى: واجه القضاة وعائلاتهم تهديدات، منها التمر في المدرسة، بعد إصدار قرارات غير شعبية. في مثل هذه الحالات، يصبح التأخير أو الرفض شكلاً من أشكال الحماية الذاتية.³²

وما دامت المؤسسات غير الرسمية مهيمنة، فمن غير المرجح أن تنجح الإصلاحات التي لا تعالج ديناميكيات القوة هذه بشكل صريح. لا تشكل الحوكمة غير الرسمية السلوك القضائي فحسب، بل تحدد أيضاً الحدود العملية للإصلاح. يجب أن تعطي الإصلاحات الناجحة الأولوية لتعزيز الرقابة المؤسسية، وتوضيح معايير التعيين، وعزل القضاة عن الانتقام السياسي للحد من الغموض والانتهاكات الاستثنائية.

المؤسسات الرسمية

في إطار خان، تعتبر المؤسسات الرسمية قواعد مقنونة: القوانين والإجراءات والهياكل البيروقراطية. وهي تهدف إلى تنظيم السلوك وضمان الحوكمة التي يمكن التنبؤ بها. في الدول المتقدمة، تتركز السلطة أساساً ضمن هذه المؤسسات. ومع ذلك، لا يُحدد التصميم وحده فعالية هذه المؤسسات الرسمية بل يرقى مواءمتها هيكل السلطة

32 مقابلات مع قضاة سابقين ودعم من محامين جرت مقابلتهم

القائمة والقدرة على إنفاذها. غالبًا ما تعمل المؤسسات الرسمية جنبًا إلى جنب مع الممارسات غير الرسمية وقد تصبح رمزية أو مطبقة بشكل انتقائي إذا كان الإنفاذ ضعيفًا أو كانت مصالح النخبة مهددة. وفي حال جاءت القدرات المؤسسية محدودة وتهيمن عليها الشبكات غير الرسمية، تكون وظائفها مقيدة ما لم تكن جزءًا لا يتجزأ من تسوية سياسية أوسع تدعم عملها.³³

وفي حين يُركّز هذا التحليل على التدخل المنهجي، من المهم الاعتراف بأن القضاة ليسوا بطبيعتهم متواطئين في هذا الخلل الوظيفي. التدخل السياسي هو نتيجة تسوية لتقاسم السلطة في لبنان، وليس نتيجة مباشرة للجهات القضائية نفسها. وكثيرًا ما يتعرض القضاة للقيود بسبب غياب الاستقلالية المؤسسية، وغياب الضمانات الإجرائية، والمسارات المهنية التي لا يمكن التنبؤ بها. بدلاً من تأطير القضاء كحاجز أمام الإصلاح، من الضروري التمييز بين أولئك المتورطين في أخطبوط النخبة وأولئك الذين يسعون إلى الإصلاح من الداخل.

تعمل المؤسسات القضائية الرسمية في لبنان، على الرغم من كونها سليمة من الناحية الهيكلية، في سياق التعدي السياسي العميق والشلل المؤسسي والهشاشة الإدارية. على الرغم من وجود **هيئات رئيسية مثل مجلس القضاء الأعلى وهيئة التفيتش القضائي ووزارة العدل**، إلا أن صلاحيات الأخيرة غالبًا ما يجري تقويضها أو تعطيلها بسبب تدخل النخبة والخلل اللوجستي واحتكار الموارد المالية من قبل السلطات التنفيذية والغموض القانوني.

يُعتبر المجلس الأعلى للقضاء، المسؤول بالصفة الشكلية عن حماية استقلالية القضاء، ضعيفًا من الناحية الهيكلية، لكونه مؤلف جزئيًا من شخصيات عيّنتها الحكومة وكونه يخضع تاريخيًا لسيطرة السلطة التنفيذية. سمح هذا الترتيب للحكومات المتعاقبة بتوظيف المجلس كأداة للسيطرة بدلاً من المساءلة. على سبيل المثال، في الآونة الأخيرة وفي أثناء الجمود السياسي بين عامي 2022-2024، ضغط عدد من قادة الأحزاب السياسية مثل جبران باسيل من التيار الوطني الحر وعلي حسن خليل من حركة أمل، من أجل تمديد ولاية المجلس الأعلى للقضاء في الوقت الذي كانت فيه الحكومة هي حكومة تصريف أعمال وفي غياب لرئيس الجمهورية - وهي خطوة غير دستورية عطّلها المجلس الدستوري. وسلّط العديد ممن أجريت معهم المقابلات الضوء على أن التعيينات في المجلس الأعلى للقضاء كانت مدفوعة بدوافع سياسية، حيث غلب الولاء لأحزاب أو شخصيات محددة في كثير من الأحيان على اعتبارات الجدارة أو النزاهة المهنية. ومن الأمثلة البارزة الأخرى تدخل شخصية سياسية مشهورة بترشيح قاضٍ لمنصب هو من حصة "الدروز" ونجاحه في نيل مراده رغم نجاح عشرات المرشحين في اجتياز الاختبارات في معهد التدريب القضائي (جدير التنويه أنه لا توجد حصص في ما يتعلق بالتمثيل الطائفي داخل المجلس الأعلى للقضاء أو ترشيحات القضاة بشكل عام).

وفي لبنان هيئات رقابة مثل هيئة التفيتش القضائي ولكن الأخيرة غير فاعلة بسبب غياب الدعم السياسي والقدرة التشغيلية.³⁴ تحدث الإجراءات التأديبية بشكل متقطع وهي غير كافية لمواجهة شبكات المحسوبيات. فشلت جهود الإصلاح السابقة، مثل زيادة رواتب القضاة في ضمان استقلالهم المالي، أو الحد من الفساد.

وغالبًا ما تغيب أصوات القضاة عن جلسات الحوار لمناقشة قضايا الإصلاح، على الرغم من دورها الأساسي. وقد أعرب عدد من المستجيبين، ولا سيما القضاة والقضاة الرسميون، عن اهتمامهم بتعزيز المؤسسات القضائية، وتحسين الظروف المهنية، وتعزيز الشفافية. يمكن أن يؤدي استبعاد القضاة عن إجراءات الإصلاح إلى إدامة حالات عدم الثقة وتعميم المفاهيم الخاطئة. ومن شأن إدماج الجهات القضائية الفاعلة في العمليات الاستشارية، لا سيما تلك التي لا ترتبط بشبكات المحسوبة، أن يحسن من أهمية الإصلاحات واستدامتها.

33 مشتاق خان، فشل الدولة في الدول الضعيفة: نقد التفسيرات المؤسسية الجديدة: نقد التفسيرات المؤسسية الجديدة. روتليدج، 1995.

34 مقابلات مع قضاة سابقين وموظفي الخدمة المدنية

ومن هذا المنطلق، لا يُعتبر النظام القضائي في لبنان ضعيفاً فحسب، بل مهدداً من الناحية الهيكلية، مع انتقائية المساءلة وتعتت الجهات الفاعلة في تعطيل الإصلاح إدامه للوضع الراهن. غالباً ما يجري التعامل مع أخطاء القضاة المسلكية بسرية لتجنب إثارة حفيظة الرأي العام. وفقاً لقاض سابق، استدعى الوزراء القضاة المتهمين بالفساد وطلبوا منهم الاستقالة بهدوء، بدلاً من اتخاذ إجراءات تأديبية أو قانونية رسمية بحقهم. وفقاً لقاض سابق، غالباً ما يُفرض في اعتماد هذا النهج للرقابة القضائية، وقد أدى إلى إفلات العديد من القضاة من العقاب عوضاً عن مساءلتهم عن الجرائم المحتملة.

يفتقر مثل هذه الأنظمة إلى القيادة والموارد البشرية، ووحدها الإرادة السياسية قادرة على إعادة تفعيلها. وحتى عندما يقع خطأ مسلكي غالباً ما تفتقر المؤسسات القضائية إلى الموارد اللازمة للتدخل بشكل هادف. أشار أحد الأشخاص الذين جرت مقابلتهم إلى قضية واجه فيها القاضي ادعاءات موثوقة بالفساد، لكن الشلل المؤسسي وشبكات الحماية نجحت في حمايته من التدقيق إلى حين أجبره غضب الشارع على اتخاذ إجراءات مناسبة.

البنية التحتية للمحكمة تزيد من تعقيد هذه القضايا. وصفت روايات متعددة الإخفاقات اللوجستية الأساسية: عدم كفاية موظفي المحكمة، والأعطال في المعدات، وغياب التيار الكهربائي أو الإنترنت، أو المصاعد، والتأخيرات الإجرائية المتكررة. وفي بعض الحالات، أرجأ القضاة القضايا لسنوات بسبب عبء العمل أو العقوبات الإدارية. ونادراً ما داوم آخرون في المحكمة، في حين تكس الغبار على القضايا بسبب تقاعد الموظفين الرئيسيين أو نقلهم من دون تأمين بديل. تُظهر المساحات المادية لممارسة العدالة أيضاً علامات واضحة على المعاناة والانحلال، مما يحول دون سير أبسط المعاملات. وكما أشار أحد المصادر القضائية، "لا توجد كهرباء ولا ورق ولا أقلام (في المحاكم). نستخدم أحياناً [...] مصباح الهاتف للبحث عن الملفات بسبب نقص الديزل وتقنين المولدات.³⁵ وترتبط حالة أخرى من البنية التحتية المهترئة بتلف الوثائق بسبب عدم صيانة المحاكم والمكاتب. على سبيل المثال، شهد القضاة والمحامون حالات تسرب المياه من الأسقف وقطرها على الأوراق ببطء لفترات طويلة من الزمن - مما يجعل قراءة بعض المستندات من سابع المستحيلات (مما زاد الطين بلة بالنسبة إلى بعض الملفات). هذا التآكل في الوظائف المؤسسية الرسمية يعزز عدم ثقة الجمهور ويحول دون تطبيق حكم القانون.

غالباً ما تسقط الإصلاحات الفنية مثل رقمنة المحاكم بسبب إرهاب المانحين أو التخريب السياسي أو المقاومة الداخلية. يواجه التحديث القضائي في لبنان قيوداً هيكلية عميقة متجذرة في الخلل الأوسع للدولة. ويُفيد تحليل النموذج من عدسة واقع التصميم الذي طوره ريتشارد هيكرز، والذي يُستخدم لتقييم الفجوة بين التصميم المقصود للنظام وواقع بيئته المؤسسية، أن القضاء اللبناني قاصر في جميع الأبعاد السبعة. وتشمل الأخيرة: المعلومات، والتكنولوجيا، والعمليات، والأهداف والقيم، والتوظيف والمهارات، ونظم وهياكل الإدارة، وغيرها من الموارد. لا يعكس هذا الاختلال واسع النطاق الجمود المؤسسي فحسب، وإنما أيضاً التدخل السياسي المتجذر وآليات المساءلة الضعيفة التي تُشكّل كنه الدولة اللبنانية. ونتيجة لذلك، تظل احتمالات التحديث القضائي الناجح منخفضة للغاية لا يواكبها تحول مواز في بيئة الحوكمة.³⁶

لدى المؤسسات الرسمية طاقات وإمكانات، وتظهر الخطوات الأخيرة مثل إعادة تفعيل المجلس الأعلى للقضاء واستئناف جلسات الاستماع بشأن انفجار المرفأ أنّ الوضع ليس معدوماً. ولكن، لا تزال هذه المؤسسات متأثرة بالنخب السياسية ويمكن شلّها في أي وقت. وما لم تحظ استقلاليتها بالحماية ويُسمح لهم بالعمل بشكل صحيح، فستبقى

35 الحصري، "المحاكم اللبنانية تعاني من الشلل القضائي"، عرب نيوز، 28 نوفمبر 2022. متاح من:

<https://www.arabnews.com/node/2207781/middle-east>

36 جورج غالي، تنفيذ الإصلاحات الرقمية: نظرة عامة على تحديات الإصلاحات الرقمية في القطاع القضائي اللبناني، جامعة باث، 2024 [غير منشورة].

مجرد مؤسسات شبح عاجزة عن قيادة الإصلاح الحقيقي. هذا هو السبب في أن تدابير المساءلة المستهدفة ضرورية كخطوة أولى لأنها يمكن أن تخدم غرضين في آن مثل استعادة ثقة الجمهور في المؤسسات القضائية، وإظهار أن إفلات القضاة من العقاب ليس مطلقاً وأن الحياد أمر ممكن. الدخول في المواجهة ووضع الجميع في نفس السلة سيؤدي إلى نتائج عكسية. في الواقع، هذه إجراءات انتقائية إلى حد ما ولكنها قد تدفع بعض الجماعات السياسية ودوائر النخبة التابعة لها إلى الالتزام بالإجراءات المطلوبة كسباً لشرعية ومصادقية معدومتين. على سبيل المثال، يشير القاضي، الذي يلعب دوراً مركزياً في عملية الإصلاح، إلى أنه سيكون من المستحيل الحكم على الجميع واعتقالهم واحتجازهم في نفس الوقت. ومن وجهة نظرهم، سينهار النظام الجزائي اللبناني فيما تُرفع الدروع في المجال السياسي. ما نحتاجه هو عقد محاكمات على شاكلة محاكمة نورمبرغ للنظر في ملفات حساسة رئيسية كان لها تأثير على المجتمع اللبناني لضمان نوع من المساءلة والتعويضات وتحديد وتيرة المساءلة في المستقبل.

توزيع المنافع البحثية

يشير توزيع المنافع البحثية، في نموذج خان، إلى كيفية توزيع ما يكتسب من الترتيبات الاقتصادية والسياسية بين المجموعات والجهات الفاعلة القوية.³⁷ يشكل هذا التوزيع الحافز الأساسي لدعم التغيير المؤسسي أو مقاومته. عندما تهدد المؤسسات التدفق المعهود للمنافع إلى النخب المهيمنة، فمن المرجح أن تواجه مقاومة أو يجري تقويض عملها. ومن ناحية أخرى يمكن للإصلاحات التي تتماشى مع مصالح الجهات الفاعلة القوية أو التي تقدم لها مصادر بديلة أن تتواصل. وبالتالي، فإن الجدوى المؤسسية لا تعتمد فقط على التصميم التقني وإنما أيضاً على ما إذا كان التوزيع الأساسي للمنافع فيه حوافز للامتثال والإنفاذ.

يدعم النظام القضائي الحالي في لبنان ترتيبات البحث عن الريح حيث تحصل النخب السياسية والقضاة المنتسبون وشرائع مختارة من القطاع الخاص على فوائد غير متناسبة. ليست هذه الفوائد نقدية صرف؛ بل تشمل الحماية من الملاحقة القضائية، والحظوة في الوصول إلى النتائج القانونية، والعزل عن الرقابة، والقدرة على التلاعب بالتوقيات القضائي أو المحتوى لخدمة أجندات الأحزاب.

ولا تزال الأحزاب السياسية هي المستفيد الرئيسي. وهي المسيطرة على التعيينات القضائية والجهة التي تحدد أولويات القضايا والجمود المؤسسي لإقامة درع قانوني في وجه التحقيقات، وتفعيل القضايا بشكل انتقائي لتحقيق مكاسب سياسية، وضمان بقاء الملفات الحساسة تحت الرماد. لا يقتصر هذا النظام على الأهداف العقابية؛ بل يعمل أيضاً كخدمة معاملات. وشرح أحد الأشخاص الذين جرت مقابلتهم كيف تستخدم الجهات الفاعلة السياسية السلطة القضائية "لتقديم الخدمات" لناخبها من خلال ضمان نتائج إيجابية في النزاعات المدنية، أو حماية وسطاء السلطة المحليين، أو تسهيل الوصول إلى خدمات الدولة التي يتعذر الوصول إليها.

يستفيد القضاة الذين يشكلون جزءاً من هذا النظام البيئي من خلال التعيينات التفضيلية ومحافظ القضايا المربحة والفرص العقارية والحصانة غير الرسمية من الإجراءات التأديبية. وعلى العكس من ذلك، غالباً ما يواجه أولئك الذين يعملون خارج نطاق الحماية السياسية أو أسوأ من ذلك، الذين يتحدون مصالح النخبة ركوداً مهنيّاً أو نفيّاً إدارياً أو إجراءات قانونية انتقامية. كثيرة هي الأمثلة على إعادة تعيين القضاة في وظائف بعيدة أو إقصائهم عن الملفات البارزة بعد تحدي التوقعات السياسية. على سبيل المثال، يمكن للقاضي أن يخاطر بحياته المهنية إذا تجرّأ على التشكيك في الوضع الراهن من خلال الالتزام بالقانون. تُقل حمزة شرف الدين، القاضي الذي كان يعمل على منع التعذيب في

بيروت، إلى بعلبك بعد مشاركته صوراً تُظهر بوضوح تعرّض المعتقلين للتعذيب في سجن لبناني. وكانت النتيجة عدة مرات في الماضي توبيخ القاضي بنقله بعيداً عن المراكز القضائية الرئيسية مثل نقله من العاصمة إلى المناطق الطرفية (بعيداً عن العائلة أو التقاليد) على شاكلة ما يحصل في الجهاز الأمني عندما يتم إرسال الجنود أو رجال الشرطة للخدمة في السجون أو بعيداً عن منازلهم.

هذا وبرز القطاع المصرفي مراراً وتكراراً على أنّه من أبرز المستفيدين من الشلل القضائي، لا سيما من خلال تعطيل التحقيقات بشأن سوء السلوك المالي أو غسل الأموال أو الاختلاس. وألمح الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى حالات تعرض فيها القضاة للضغط أو الرشوة لتأجيل أو رفض الأحكام التي من شأنها أن تورط كبار الممولين أو السياسيين منهم. وفي الوقت نفسه، غالباً ما يواجه المواطنون العاديون الذين يسعون إلى الانتصاف من البنوك عقبات إجرائية لا يمكن التغلب عليها.

جرى استبعاد المجموعات المهمشة، بما في ذلك المواطنين ذوي الدخل المنخفض واللاجئين ومن لديهم روابط سياسية، هيكلياً من هذا التوزيع. وفي غياب وسائل أو شبكات التفاوض على نتائج الإجراءات القضائية، تراهم يواجهون تأخيرات طويلة أو تكاليف باهظة أو إهمال قانوني صريح. وصف المدافعون عن المجتمع المدني حالات متعددة جرى فيها رفض الحقوق الإجرائية الأساسية، بما في ذلك احتجاج القاصرين أو المحتجزين قبل المحاكمة لفترات طويلة دون الاستماع إليهم. على سبيل المثال، من المعروف أن اللاجئين السوريين يفتقرون إلى الحماية القضائية. تشير منظمة Restart، التي تعمل في شمال لبنان بشكل رئيسي في طرابلس والقبة، إلى قضية طفل سوري اشتبك مع طفل لبناني. لم تؤمّن له حماية قانونية، وجرى شنّ حملة ضغط لمنع أي شخص من توفيرها. إن الوصول إلى العدالة في لبنان لا تعيقه مطبات على أساس الجنسية أو النوع الاجتماعي وحسب وإنما أيضاً الوصول إلى الأموال والعلاقات داخل قطاع العدالة. قد تحصل الأسرة ذات الدخل المنخفض على التمثيل القانوني المجاني والنقل وأشكال الدعم الأخرى إذا كانت تابعة للمجموعة السياسية المناسبة أو ذوي النفوذ. على العكس من ذلك، يتمتع الأثرياء بما يسمح لهم بتحمل تكاليف الخدمات القانونية، ولكن في غياب شبكة الاتصالات الصحيحة، قد يواجهون مضاعفات كبيرة. وفي مثل هذه الحالات، لا تضمن الموارد المالية وحدها الوصول إلى العدالة.

إن التوزيع غير المتكافئ للمصالح لا تديمه المحسوبة العلنية وحسب وإنما الإذعان للوضع الراهن داخل القضاء نفسه. أشار بعض الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى أنه على الرغم من أنّ القضاة ليسوا جميعاً فاسدين، إلّا أنّهم ركنوا إلى هذا التسلسل الهرمي كاستراتيجية بقاء، متعاملين مع النظام من خلال الاصطفاف مع مراكز القوى بدلاً من مواجهتها. وفي هذه المرحلة، من الواضح أن توزيع المنافع البحتة يقاوم بشدّة الإصلاحات. ومع ذلك، أشار المستجيبون إلى أنّ توزيع المنافع تغيّر لما فيه مصلحة الإصلاحات.

مسيرة الإصلاح

في ظلّ تنامي الزخم المحيط بالإصلاح القضائي في لبنان كما ينعكس في زيادة اهتمام المانحين والتعبئة العامة وبعض التغييرات الهيكلية التي استقرت ببطء، تبقى توقعات الإصلاح غير أكيدة وموضوع نزاع. وأكد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات مراراً أنّ العديد من التطورات الأخيرة، مثل التعيينات في المحكمة العليا، وإعادة فتح التحقيقات المتوقفة، أو الاعتقال العلني لشخصيات رفيعة المستوى، لا تقبل الخلط بينها وبين التحول الهيكلي. ويُنظر إليها على أنها تعديلات تكتيكية يسمح بها إجماع النخبة أو الضغط العام.

وقد أُحرز بعض التقدم في المجالات الفنيّة. فعلى سبيل المثال، تُبذل جهود لتجديد معهد التدريب القضائي، وتجري المناقشات مع مانح أوروبي لدعم تحديث المناهج التدريبية. هذا واتخذت خطوات لتحسين الشفافية ومكافحة المعلومات المضللة من خلال المشاركة الإعلامية المنتظمة. وقد عقد مجلس القضاء الأعلى مؤخرًا مؤتمره الإعلامي الأول، وأعلن أنّه يُخطط لعقد جلسات إحاطة بعد كل اجتماع اسبوعي أو اجتماع طارئ لمعالجة موضوع محدد.

ومع تجدد هذا الزخم يُسلط الضوء على اهتمام القضاء المتزايد بالتمثيل المؤسسي الذاتي، ويني على الهيئات القائمة مثل اللجنة الصحفية في المحكمة العليا. بدلاً من إنشاء آليات جديدة من الصفر، يجب أن تعزز الإصلاحات المستقبلية هذه الهياكل الداخلية لتعزيز شفافية القضاء من دون الإفراط في تسييس المؤسسة.

في شهر نيسان/أبريل 2025، عُقدت ورشة عمل لمدة يوم واحد بعنوان "القاضي والإعلام" ضمّت ممثلين عن القضاء والإعلام ومؤسسات الدولة والوكالات المانحة. وركز الحدث على دور وسائل الإعلام في تغطية المواضيع القانونية ومسؤولية قطاع العدالة في توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.³⁸

وبناءً على هذه المبادرات، ساهمت ورش العمل التشريعية الأخيرة - رغم أنها غالبًا ما لا تكون مبرمة - في المناقشات البرلمانية الجارية حول القوانين والممارسات القضائية والإصلاحات الممكنة. هذه المنتديات ذات قيمة خاصة إذا أنتجت مخرجات ملموسة قبل الجولة التالية من الانتخابات التشريعية في شهر أيار/مايو 2026. ووفقاً لناشط بارز في المجتمع المدني يشارك في جهود الإصلاح رفيعة المستوى، ينبغي زيادة وتيرة ورش العمل هذه. فهي توفر مساحة بناءة يمكن فيها للمانحين والجهات الفاعلة الحكومية والمؤسسات الأكاديمية دراسة القضايا المعقدة واستكشاف الحلول الهادفة. وحتى في غياب نتائج تشريعية فورية، يمكن لهذه الحوارات أن تساعد في تكوين فهم مشترك للتحديات ووضع الأساس للإصلاحات المستقبلية.

حذر العديد من المحاورين من المبالغة في استعراض المكاسب الأخيرة. نظر البعض إلى الدفعة الحالية على أنها مجرد عملية "استعراض فارغ": إرضاء المانحين بأقل قدر من الامتثال، في حين تظل علاقات القوة الأعمق من دون مساس. وأشار آخرون إلى أن الإصلاحات تتعطل بمجرد أن تبدأ في لمس الملفات الحساسة (مثل العدالة الانتقالية والمساءلة المالية وقضايا التعذيب).

والأهم من ذلك، تعمل هذه التدابير ضمن حدود منطق تقاسم السلطة في لبنان وليس خارجها. من المهم أيضًا معالجة تدريب القضاة وتعزيز الشفافية وإصلاح القطاع من جذوره، ولكن تلتزم حاجة ماسة إلى إصلاحات فنية تشمل تحديث الإجراءات الإدارية ورقمنتها. أمّا إشراك القضاة ذوي التفكير الإصلاحي في عملية التصميم، لا التنفيذ البحث، فيمكن أن يساعد في ترسيخ الإصلاحات في الواقع المؤسسي وتجنب المفاهيم الخاطئة عن الإملاءات الخارجية.

ومع تعالي صوت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وقدرة الأخيرة على الاضطلاع بدور شبه رقابي، لن يكون قطاع العدالة وحيدًا إذا قرر سلوك درب الإصلاح. وصل عدد القضايا المترابطة إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث جرى تأجيل مئات الحالات مع استمرار ضياع المستندات والملفات ووضعها في غير محلها. ستساعد الرقمنة في التعامل مع البيروقراطية في ظلّ دعم موظفي الخدمة المدنية في عملهم اليومي (تحديد موقع مستند وسياسة ومشاركة المستندات وإرسالها من دائرة إلى أخرى). في حين حاول العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الاتحاد

38 كلود عساف، "العدالة والإعلام: كيف ننتقل من المبارزة إلى الثنائية؟"، صحيفة لوريان توداي، أبريل 2025،

<https://today.lorientlejour.com/article/1458171/justice-and-media-how-to-move-from-duel-to-duo.html>

الأوروبي، في السابق دعم تحديث النظام القضائي، إلا أن هذه الجهود أسفرت عن نتائج محدودة لأسباب عديدة أبرزها الاقتصاد السياسي للإصلاح. فعندما لا تتلمس دوائر السلطة فوائد واضحة من تنمية المؤسسات، لا سيما لجهة تعزيز نفوذها أو مصالحها، تميل مبادرات الإصلاح إلى التعثر. وفي هذه الحالة، جرى تقويض عملية الإصلاح بسبب ديناميكيتين مترابطتين: الأولى، غياب الحافز السياسي بين أصحاب المصلحة اللبنانيين الرئيسيين للاستثمار الحقيقي في التغيير؛ والثانية، عدم التوافق بين طموح المشروع والواقع المؤسسي على أرض الواقع. وبدلاً من اقتراح إصلاح شامل، الأجدى السير بخيار الرقمنة التدريجية بما يتماشى مع الاحتياجات العملية والقيود المفروضة على موظفي الخدمة المدنية.

من المرجح أن يستمر أرباب السلطة في تأخير الإصلاح الهادف من أجل تجنب المساءلة. من خلال التأثير في العمليات القانونية أو التحكم فيها، تمكن هؤلاء من حماية مصالحهم والاستفادة من النظام الحالي. وفي حين قد توجي التحسينات التدريجية ببعض الأمل، إلا أنه من غير المرجح أن تُديم مشاركة الجهات المانحة في غياب إجراءات ملموسة. وهذا هو بالضبط المكان الذي يصبح فيه دور المانحين أكثر أهمية. ذكر العديد من ممثلي الجهات المانحة بوضوح أن الدعم المستمر للبنان يعتمد على إصلاحات هيكلية ملموسة. ويشمل ذلك اعتماد قانون يضمن استقلال القضاء، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وإعادة بسط سلطة الدولة على الأسلحة. ومن دون إحراز تقدم لافت على هذه الجبهات، يواجه لبنان خطر الاستبعاد على المدى البعيد من الدعم الدولي الهادف. وفي الوقت نفسه، تعترف الجهات المانحة بالقيود المفروضة على التمويل المشروط. إنَّ حجب المساعدات لا يمكن إلا أن يُوْثِّي نتائج محدودة، في ظلّ تنامي الوعي بالمخاطر المرتبطة بالضغط من أجل الإصلاحات بطرق قد يُنظر إليها على أنها تدخل في الشؤون الداخلية. ويؤكد هذا التوتر الحاجة إلى توازن دقيق بين الضغط المستمر من أجل التغيير واحترام السيادة الوطنية.

وهذا هو بالضبط سبب ظهور "تسوية سياسية" جديدة. مع استعداد الأحزاب السياسية للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في شهر أيار/ مايو 2026، يُستخدم خطاب الإصلاح بشكل متزايد على أنه أداة لإعادة التوضع الانتخابي. ومع هذه التطورات توجد نافذة أمل ضيقة من الفرص للإصلاحات الإجرائية، خاصة تلك التي يمكن تأطيرها على أنها تقنية أو غير مسبقة. قد تصبح مبادرات مثل معالجة اكتظاظ السجون، وتحسين الوصول إلى المحاكم، وتعزيز الشفافية، وتوسيع خيارات التحكيم والوساطة، أو تحديد الاحتياجات المؤسسية من حيث التوظيف والتمويل والبنية التحتية مجدية سياسيًا. يمكن تطوير هذه الأنواع من التدخلات من خلال الحوار المستهدف أو الدعم الفني أو التمويل المباشر، لا سيما في ظلّ خطط الإصلاح الحالية التي تبقى ذات صلة وقابلة للتنفيذ. ومع ذلك، لا يشمل ذلك الإصلاحات الهيكلية التحويلية التي من شأنها تهديد هياكل السلطة الراسخة أو إضعاف الشبكات الزبائية. وكما أظهرت الأمثلة السابقة، فإن المبادرات التي يُنظر إليها على أنها تعيد التوزيع أو تهدد سيطرة النخبة قد تواجه مقاومة قوية أو تجري عرقلتها بهدوء. وفي هذا السياق، يجب على المانحين ودعاة الإصلاح تحقيق توازن دقيق: الاستفادة من هذه الفرصة لتحقيق تقدم تدريجي والاعتراف بالحدود الهيكلية التي تفرضها التسوية السياسية في لبنان.

في نهاية المطاف، تعتمد توقعات الإصلاح على شرطين مترابطين: الضغط المستمر من الأسفل (المجتمع المدني، وسائل الإعلام، تعبئة المواطنين) والحوافز الاستراتيجية من الأعلى (إجماع النخبة، توافق المانحين، أو الضرورة الناشئة عن الأزمة). والعامل الثالث الذي لا يقل أهمية هو مدى إشراك الجهات القضائية الفاعلة في العملية، ليس كعقبات يجب إدارتها، ولكن كمساهمين في التجديد المؤسسي. وفي غياب التقارب على كلا الجبهتين، يُخشى بأن يبقى القضاء اللبناني موقعاً للتكيف العرضي أكثر منه الإصلاح المنهجي.

الخاتمة

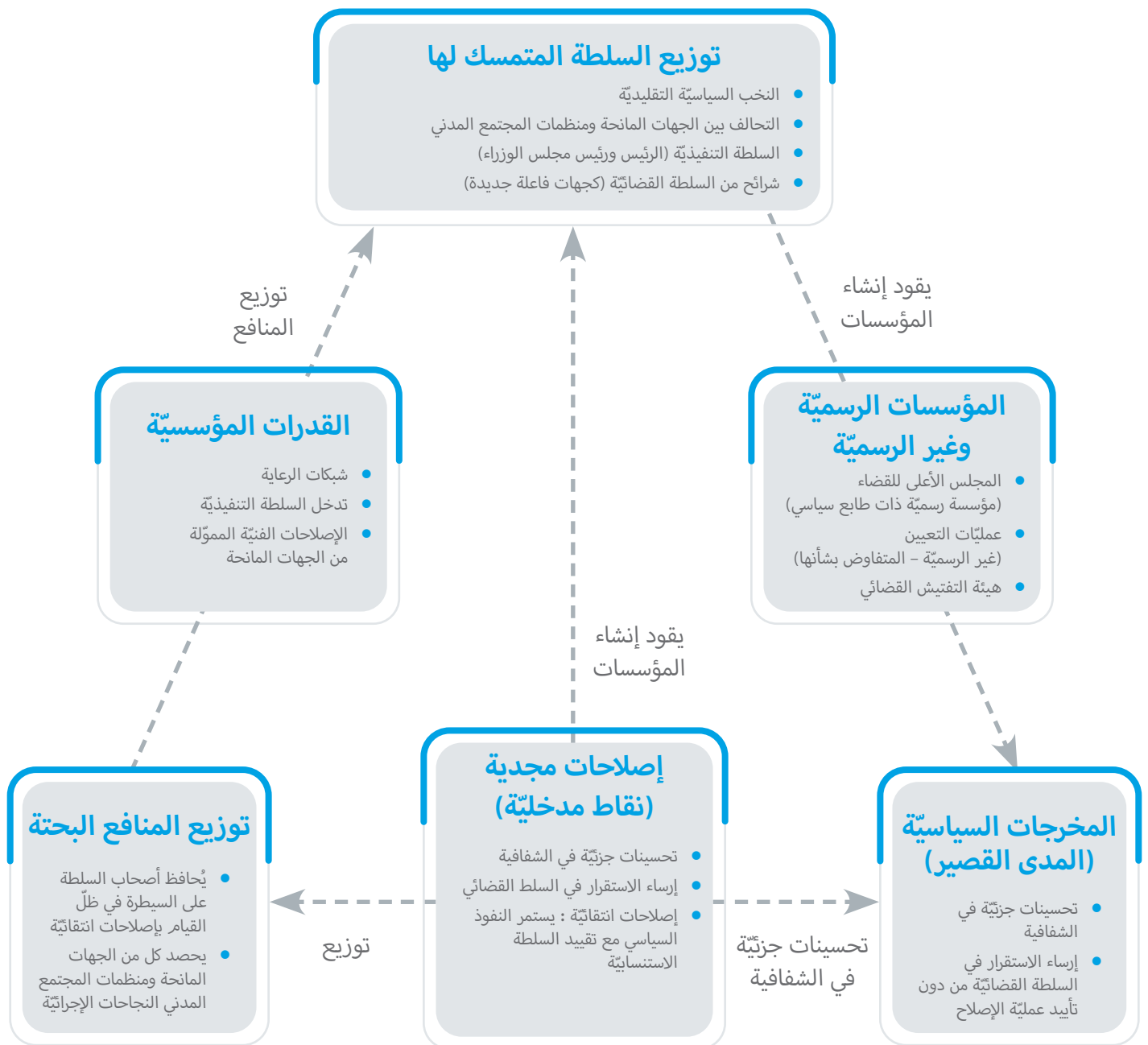
استعرض هذا البحث آفاق الإصلاح القضائي في لبنان من زاوية التسوية السياسية، وكشف عن إعادة تنظيم ديناميكية ولكن هشّة للجهات الفاعلة والحوافز. تهدف هذه الورقة إلى تقديم اقتراحات إلى أصحاب المصلحة المشاركين في إصلاح القضاء، أي المانحين والمجتمع المدني بشكل أساسي، للاستفادة من إمكانيات الإصلاحات في الأشهر العشرة المقبلة قبل مواعيد الانتخابات التشريعية. وتسلط نتائج المقابلات وتحليل البيانات الثانوية الضوء على أنّ ما يظهر ليس قطيعة مع الماضي، بل إعادة تشكيل للسلطة تفتح مداخل ضيقة ولكن مهمة للإصلاح. ومن الأمور المركزية لهذه التسوية الجديدة تشكيل تحالف جديد بين الجهات المانحة الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وخلافاً للمراحل السابقة التي كان فيها المانحون يتوخون الحذر في قبولية الدعم بشكل علني، يتنامى الإصرار على ربط المعونة والتعاون بالإصلاحات الملموسة القائمة على حقوق الإنسان. أصبح تكتّل المانحين - منظمات المجتمع المدني وسيطاً جديداً للسلطة في المشهد السياسي المجزأ في لبنان، وبات قادراً على ممارسة النفوذ وتعطيل التسويات القديمة. من خلال ربط المساعدات بمعايير الحوكمة وإدراج أولويات الإصلاح في منصات مثل 3RF، أوجدت الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني حوافز وضغوطاً جديدة لم يعد بإمكان الجهات الفاعلة المهيمنة تجاهلها.

وعلاوة على ذلك، فإن انتخاب رئيس جديد وتعيين رئيس وزراء جديد ضمن بيئة إقليمية ومحلية ودولية تحفز على التغيير في لبنان يُشكّل بدوره عوامل تعطل التسوية السياسية السابقة. فالرئيسان على اختلاف مصالحهما لديهما مصلحة قويّة في تعزيز الأجندات الإصلاحية. يشير كل من خطاب القسم والبيان الوزاري صراحةً إلى هذه الإصلاحات.

من ناحية أخرى، تكتيّف الفعاليّات السياسيّة بدورها. لم يعد يُنظر إلى الإصلاح القضائي على أنّه مجرد فرض خارجي أو إصلاح تكنوقراطي. بل يُنظر إليه بشكل متزايد من قبل النخب السياسية على أنّه وسيلة للحفاظ على السلطة وحتى توطيدها. مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في شهر أيار/ مايو 2026، جرى تبني المواقف الإصلاحية بشكل استراتيجي، خاصة في المجالات التي تعني الاستجابة للشركاء الدوليين وتنفيس الإحباط المحلي. وفي هذا السياق، يصبح "تحقيق" الإصلاح القضائي، ولو رمزياً أو انتقائياً، نمطاً جديداً من أنماط الشرعية السياسية. لا يعني هذا المنطق أن النخب تتخلّى عن مصالحها في السيطرة على القضاء. بل يعكس القبول الفعال لبعض الإصلاحات التي يمكن عرضها علناً من دون تهديد التوزيع الأعمق للمنافع أو المصالح. نوّه الراحل لقمان سليم بهذا الشرط، في مناسبات عدّة، لافتاً إلى أنّه رشوة إصلاحية.

هذا ويؤكدّ القضاة أنفسهم، الذين يُنظر إليهم غالباً على أنّهم جهات فاعلة سلبية في المعادلة السياسية، على وجود أشكال جديدة من الإدارة. وفي حين لا يزال بعض أجزاء السلطة القضائية جزءاً لا يتجزأ من شبكات المحسوبيّات ويخضع لتدخل السلطة التنفيذية، إلّا أنّه يسعى إلى إعادة موضوعة نفسه في التسوية الناشئة. إن المطالب،

التي تتراوح بين تحسين ظروف العمل والفوائد وزيادة الشفافية في التعيينات، ليست ثورية بل تنطوي على إمكانية تغيير الحوافز المؤسسية. وفي حال إشراك القضاة بشكل استراتيجي، يُمكنهم أن يصبحوا حلفاء في دفع الإصلاحات التي تعزز المساءلة والمعايير المهنية، ولو ضمن الحدود الحالية.



وبناءً على هذا التحليل، يرصد البحث مجموعة من الإصلاحات المجدية سياسياً في ظل الظروف الحالية. ليست هذه الإصلاحات تحويلية بطبيعتها، ولكنها تقدم قيمة استراتيجية:

1. **ورش عمل تشريعية شاملة ولكن غير حاسمة:** من المرجح أن تستمر المناقشات البرلمانية الجارية حول القوانين القضائية، خاصة إذا أسفرت عن مخرجات واضحة بحلول شهر أيار/ مايو 2026. توفر ورش العمل هذه منتدى لإشراك أصحاب المصلحة ويمكن أن تكون بمثابة منصات حوار واضحة النتائج بالنسبة إلى الجهات المانحة والنخبة، حتى لو لم تُسفر عن المساهمة في سن قوانين على المدى القصير.

2. **التحسينات الانتقائية في التعيينات القضائية:** في حين يُرجَّح أن تظل الرقابة التنفيذية على السلطة القضائية راسخة، تبقى هناك إمكانية للدعوة إلى معايير أكثر شفافية وقياسية للتعيينات. لن يؤدي ذلك إلى تفكيك النفوذ السياسي، ولكنه قد يحد من التعسف ويزيد من التدقيق العام في القرارات التنفيذية.

3. **تدابير المساءلة الهادفة:** ملاحقة القضايا البارزة مثل تلك المتعلقة بانفجار مرفأ بيروت أو الفساد. يمكن أن تخدم هذه القضايا غرضاً مزدوجاً: استعادة درجة من ثقة الجمهور والتأكيد للقضاة بأن الإفلات من العقاب ليس مطلقاً. قد تكون هذه الإجراءات، على الرغم من كونها انتقائية، عملية سياسياً للنخب التي تسعى إلى الشرعية.

4. **التحسينات الإدارية والبنية التحتية:** تحسين ظروف العمل والتحديث التكنولوجي والتوظيف في هيئات الرقابة هي إصلاحات يدعمها القضاء أنفسهم ويمكن للمانحين تمويلها. لا تهدد هذه التغييرات مصالح النخبة ولكنها يمكن أن تحسن الوظائف والروح المعنوية داخل القضاء.

5. **التواصل القضائي المؤسسي:** إن إدخال متحدثين قضائيين على مستوى مجلس القضاء الأعلى ومكاتب الادعاء يُمثّل إصلاحاً منخفض المخاطر وعالي الوضوح يمكن أن يعزز الشفافية ويكافح التضليل الإعلامي، خاصة في القضايا الحساسة سياسياً.

والأهم من ذلك، أن أياً من هذه الإصلاحات لا يغير بشكل أساسي المنطق السياسي للقضاء. فهو لا يقضي بشكل كامل على قبضة النخبة، أو ينزع الطابع السياسي عن المجلس الأعلى للقضاء، أو يضمن الاستقلال الكامل. إلا أنه يعكس ملامح التسوية السياسية في المرحلة الانتقالية، وهي تسوية تكون فيها الإصلاحات المحدودة ممكنة عندما تتماشى مع المصالح المتطورة للجهات الفاعلة الرئيسية أو تقدم مزايا تتعلق بالسمعة من دون إعادة توزيع السلطة. بالإضافة إلى حقيقة أن العديد من هذه النقاط يُشكّل الحد الأدنى لدعم العمليات القضائية في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم.

أخيراً، يدعو هذا البحث إلى نهج للإصلاح يقوم على المبادئ والبراغماتية على حد سواء. بدلاً من التركيز فقط على المثل المعيارية أو المخططات الشاملة، يجب على أصحاب المصلحة ترسيخ استراتيجياتهم في فهم ما هو ممكن سياسياً ومن هي الجهات المستفيدة. لن يتحقق الإصلاح في القضاء اللبناني من خلال تفكيك النظام القائم بين ليلة وضحاها. بل سينبثق عن التحولات التدريجية والمكاسب التفاوضية والمواءمة الدقيقة للضغوط من الأسفل والحوافز من الأعلى. إن إدراك هذا ليس تراجعاً عن الطموح، بل هو مسار لتحقيق تقدم هادف، وإن كان متواضعاً، في واحدة من أكثر المؤسسات اللبنانية إثارة للجدل والتبعية.

التوصيات

1. دعم حلقات العمل التشريعية الشاملة بشأن استقلال القضاء

إلى البرلمانين واللجان البرلمانية

- إضفاء الطابع المؤسسي على ورش عمل شاملة لأصحاب المصلحة المتعددين حول الإصلاح القضائي، وضمان مشاركة القضاة والمجتمع المدني والخبراء القانونيين قبل استحقاق أيار/ مايو 2026.
- إحاطة الرأي العام بانتظام بإجراءات ورشة العمل لبناء ثقة الجمهور وتعزيز المساءلة في العملية التشريعية.

إلى منظمات المجتمع المدني وشبكات المناصرة القانونية

- تنسيق الطلبات الفنية وحملات المناصرة لدعم مقترحات الإصلاح القضائي التي جرت مناقشتها في البرلمان.
- تيسير المنتديات المفتوحة والندوات البلدية والمشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تعزيزًا لمشاركة الرأي العام في مناقشات الإصلاح القضائي.

إلى الجهات المانحة

- تقديم الدعم المالي والتقني لحلقات عمل تشريعية شاملة حول إصلاح العدالة كجزء من البرمجة الأوسع للحكومة وسيادة القانون.
- استثمار حضور الجهات المانحة في ورش العمل لإضفاء الرؤية والتأثير الدبلوماسي، حتى في غياب النتائج التشريعية.

2. وضع معايير وإجراءات شفافة للتعيينات القضائية

إلى وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى

- إدخال معايير اختيار شفافة للتعيينات القضائية، بما في ذلك التصريحات العامة للمؤهلات ومعايير النزاهة وإجراءات التعيين الواضحة.

- نشر قرارات التعيين والأساس المنطقي الذي تستند إليه الترشيحات الرئيسية لتعزيز المساءلة.

إلى منظمات المجتمع المدني وهيئات الرقابة القانونية

- وضع إطار نموذجي للتعيينات القضائية الشفافة والقائمة على الجدارة ونشرها.
- رصد الترشيحات القضائية القادمة والإبلاغ عنها علنًا، بما في ذلك الانحراف عن أفضل الممارسات.

إلى الجهات المانحة

- جعل الشفافية في التعيينات القضائية شرطاً للتمويل بموجب برامج سيادة القانون.
- دعم آليات الرقابة المستقلة أو مجموعات الخبراء لمراجعة عملية التعيين وتقديم المشورة بشأنها.

3. دعم المساءلة الهادفة في القضايا البارزة

إلى القضاء والنيابة العامة

- إعطاء الأولوية لقضايا المساءلة البارزة، مثل انفجار مرفأ بيروت والجرائم المالية، كمدخل لبناء ثقة الجمهور.
- الحرص على إطلاع الرأي العام في الوقت المناسب عن وضع هذه القضايا، مع ضمان الاستقلال القضائي.

إلى منظمات المجتمع المدني ومجموعات الدفاع عن الضحايا

- مراقبة إجراءات المحاكمات الحساسة سياسيًا وتقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا والشهود.
- توثيق حالات عرقلة القضاء أو الانتقام والمشاركة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان للإضاعة على المشاكل.

إلى الجهات المانحة

- تمويل بعثات مراقبة المحاكمات واستعراضات الخبراء الدوليين لتعزيز نزاهة القضاء في القضايا ذات الأولوية.

4. الاستثمار في البنية التحتية والرقمنة لتحسين وظيفية المحكمة

إلى وزارة العدل

- إجراء تدقيق شامل للبنية التحتية للمحاكم والمرافق القضائية ونشر النتائج تحقيقًا للشفافية.
- إعطاء الأولوية لتحسين مباني المحكمة، وتعيين موظفين في مؤسسات الرقابة الرئيسية مثل هيئة التفتيش القضائي.

إلى منظمات المجتمع المدني والدعم القانوني

- الدعوة إلى تحديث المحاكم كشرط أساسي للوصول إلى العدالة وتحسين تقديم الخدمات.

إلى الجهات المانحة

- تأمين التمويل لتلبية احتياجات البنية التحتية العاجلة، بما في ذلك الكهرباء والوصول إلى الإنترنت والمحفوظات الرقمية في المحاكم الرئيسية.
- دعم برامج الرقمنة التجريبية في الولايات القضائية المستهدفة تأكيدًا على مفهوم تحديث نظام العدالة على نطاق أوسع.

5. إضفاء الطابع المؤسسي على التواصل مع السلك القضائي في مواجهة المعلومات المضللة

إلى مجلس القضاء الأعلى وكبار المدعين العامين

- تعيين محدثين قضائيين على المستويات المركزية لتلاوة إجراءات المحكمة وتوضيح الإجراءات القانونية ومعالجة المفاهيم العامة الخاطئة.
- وضع بروتوكول اتصالات عامة للمؤسسات القانونية يتضمن إحاطات إعلامية وبيانات صحفية وصحائف وقائع.

إلى منظمات المجتمع المدني ومنصة الدعم الإعلامي

- تدريب الصحفيين على معايير إعداد التقارير القانونية للحد من المعلومات المضللة والمغالاة في المسائل القضائية.
- تسهيل الحوار المنتظم بين القضاء والإعلاميين لتعزيز التفاهم المتبادل والتغطية المسؤولة.

إلى الجهات المانحة

- تمويل عملية تطوير وتفعيل وحدات الاتصال القضائي داخل الهيئات القضائية الرئيسية.
- دمج الدعم لمشاركة وسائل الإعلام القضائية في محافظ سيادة القانون والحوكمة الرشيدة الأوسع نطاقًا.

المراجع

ألف (2013) مذب حتى تثبت براءته. متوفر على الموقع التالي:
<https://alefliban.org/publications/guilty-until-proven-innocent>

عساف ش. (2025) "العدالة والإعلام: كيف تنتقل من المبارزة إلى الثنائية؟"، لوريان لوجور، نيسان/أبريل. متوفر على الموقع التالي:
<https://today.lorientlejour.com/article/1458171/justice-and-media-how-to-move-from-duel-to-duo.html>

بيل، ت. وآخرون. (2023) مراجعة وظيفية لنظام العدالة في لبنان. الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي. متوفر على الموقع التالي:
https://www.lebanon3rf.org/sites/default/files/2023-12/Functional%20Review%20of%20the%20Justice%20system%20in%20Lebanon%20Summary%20Report-EN_0.pdf

الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي (2020) إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF). متوفر على الموقع التالي:
<https://www.lebanon3rf.org/sites/default/files/2023-05/Lebanon-Reform-Recovery-and-Reconstruction-Framework-3RF.pdf>

فاينانشال تايمز (2025) "لماذا الحكومات "مدمنة" على الديون"، فاينانشال تايمز، 27 آذار/مارس. متوفر على الموقع التالي:
<https://www.ft.com/video/5d5c43ef-2a82-4b9b-8e94-eaf2559ab402>

غالي، ج. (2023) التدرج في صنع سياسات التنمية الدولية: فهم تطبيق التدرج في إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان (3RF). جامعة باث، معهد أبحاث السياسات. [غير منشورة].

غالي، ج. (2024) تنفيذ الإصلاحات الرقمية: نظرة عامة على تحديات الإصلاحات الرقمية في القطاع القضائي اللبناني. جامعة باث، معهد أبحاث السياسات. [غير منشورة].

غالي، ج. (2024) "تفكيك حدود 3RF في لبنان: منظور التسويات السياسية". جامعة باث، معهد أبحاث السياسات. [غير منشورة].

غالي، ج. وحداد، ج. (2025) التسوية السياسية والإصلاحات القضائية المجدية في لبنان (2025—2026) [إنفوجرافيك].

حرفوش ج. (2021) استقلالية القضاء اللبناني: ثغرات النظام والاستعداد السياسي للتدخل. جامعة نوتردام - اللويزة، لبنان. متوفر على الموقع التالي: <https://ir.ndu.edu.lb:8443/xmlui/handle/123456789/1357>

هيكس ر. (2002) "نظم المعلومات والبلدان النامية: الفشل والنجاح والارتجال المحلي"، مجتمع المعلومات، 18 (2)، الصفحات 101-112.

الحصري (2022) "المحاكم اللبنانية تعاني من الشلل القضائي"، عرب نيوز، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر. متوفر على الموقع التالي: <https://www.arabnews.com/node/2207781/middle-east>

عيسوي، سي (1996) "التنمية الاقتصادية والليبرالية السياسية في لبنان"، في السياسة في لبنان، ص 69-83. كابلان، آر دي (2025) أرض النفايات: عالم في أزمة دائمة. نيويورك: راندوم هاوس.

كابلان، آر دي (2025) "مرحبًا بكم في فايما 2.0"، السياسة الخارجية، 17 كانون الثاني/ يناير. متوفر على الموقع التالي: <https://foreignpolicy.com/2025/01/17/global-crisis-geopolitics-conflict-technology-history-weimar-republic>

خان، م. (1995) فشل الدولة في الدول الضعيفة: نقد التفسيرات المؤسسية الجديدة. لندن: روتليدج.

خان، م. (2010) التسويات السياسية وإدارة المؤسسات المعززة للنمو. SOAS، جامعة لندن. متوفر على الموقع التالي: https://eprints.soas.ac.uk/9968/1/Political_Settlements_internet.pdf

خان، م. (2023) التسويات السياسية: لماذا هي مهمة للإصلاح في القطاع العام. مدرسة نيلسون مانديلا للحكم العام (UCT). متوفر على الموقع التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=xFYRgjhndrA>

خان، م. (2017) مكافحة الفساد في بنغلاديش: تحليل التسويات السياسية. SOAS. متوفر على الموقع التالي: <https://ace.soas.ac.uk/wp-content/uploads/2022/05/ACE-WorkingPaper003-BD-AntiCorruption-170907.pdf>

متي م. (2024) "قانون الإيجار: انتهت فترة التمديد رسميًا"، هذه هي بيروت، آب/ أغسطس. متوفر على الموقع التالي: <https://thisisbeirut.com.lb/articles/1276765/rental-law-the-extension-period-officially-ended>

مرهج، ك (2021) "نحو فرع قضائي مستقل في لبنان؟ الجزء الأول: القضاء المدني"، معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، 26 أكتوبر/ تشرين الأول. متوفر على الموقع التالي: <https://timep.org/2021/10/26/towards-an-independent-judicial-branch-in-lebanon-part-1-the-civil-judiciary>

تقرير الظل المقدم من **الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان** (1997) إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. متوفر على الموقع التالي: <https://alefiban.org/wp-content/uploads/2018/02/Rapport-sur-les-droits-de-l%E2%80%99Homme-au-Liban-1997-Fr.pdf>

رازاي س.س. (2018) دور وأهمية القضاة في الشرق الأوسط العربي: دراسة متعددة التخصصات وتجريبية. أطروحة دكتوراه. كلية لندن الجامعية. متوفر على الموقع التالي:

https://www.ucl.ac.uk/judicial-institute/sites/judicial-institute/files/the_role_and_significance_of_judges_in_the_arab_middle_east_0.pdf

صاغية، ن. (2017) "تقويض استقلال القضاء في لبنان: التعيينات القضائية لعام 2017"، الأجنحة القانونية، 23 تشرين الثاني/نوفمبر. متوفر على الموقع التالي:

<https://english.legal-agenda.com/subverting-judicial-independence-in-lebanon-the-2017-judicial-appointments>

ائتلاف استقلال القضاء (2024a) "بيان ائتلاف استقلال القضاء حول انقلاب جمال حجار"، الأجنحة القانونية، 15 يونيو/حزيران. متوفر على الموقع التالي:

<https://english.legal-agenda.com/independence-of-the-judiciary-coalition-statement-on-jamal-hajjars-coup-halting-investigations-into-financial-crimes-deprives-the-public-prosecution-offices-of-purpose>

ائتلاف استقلال القضاء (2024b) "بيان حول اتهام رياض سلامة: خطوة إيجابية ولكن..."، الأجنحة القانونية، 26 شباط/فبراير. متوفر على الموقع التالي:

<https://english.legal-agenda.com/statement-by-the-independence-of-the-judiciary-coalition-on-the-charging-of-riad-salameh-a-positive-step-but>

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2021) تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: لبنان. متوفر على الموقع التالي: https://upr-info.org/sites/default/files/documents/2021-08/a_hrc_47_5_e.pdf

المنتدى الاقتصادي العالمي (2019) تقرير التنافسية العالمية 2019.

مشروع العدالة العالمية (2020) مؤشر سيادة القانون 2020: لمحة عن دولة لبنان.

المدن "السنة المالية" (2020)، 9 كانون الثاني/يناير. متوفر على الموقع التالي: <https://www.almodon.com/media/2020/01/09/غابة-التجاري-السجل>

